



United Arab Emirates

هيئة
الإمارات
للهوية
EMIRATES
IDENTITY
AUTHORITY



2012

مؤتمرات ومعارض

هيئة الإمارات للهوية

ID WORLD
أبو ظبي

OLC



DIGITAL ID WORLD

EMEX
DUBAI

Federal Authority | هيئة اتحادية



2012

مؤتمرات ومعارض

هيئة الإمارات للهوية





«إنَّ الثروة الحقيقية هي العمل الجاد المخلص الذي يفيد
الإنسان ومجتمعه، وإنَّ العمل هو الخالد والباقي،
وهو الأساس في قيمة الإنسان والدولة».

المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ
زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده الله بواسع رحمته
«مؤسس دولة الإمارات وباني نهضتها الحديثة»



«يعتبر نظام السجّل السكاني وبطاقة الهوية من المشروعات الاستراتيجية للدولة، ويمثل إضافة نوعية، من شأنها تعزيز مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها الإمارات في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية».

صاحب السموّ الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



«يمثل المشروع مثلاً واضحاً على أهمية الاستفادة من التقنيات المتقدمة في تحسين الأداء والعمل الحكومي، كونه واحداً من أكبر المشاريع المتقدمة تكنولوجياً على صعيد منطقة الشرق الأوسط.»

صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي



«نحن على ثقة أنّ هيئة الإمارات للهويّة
سوف يكون لها كبير الأثر في دعم الجهود المخلصة،
الرامية لتحقيق التنمية الشاملة لما فيه خير الوطن».

الفريق أوّل سموّ الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان
وليّ عهد أبوظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



«إن هيئة الإمارات للهوية تواصل مسيرتها نحو آفاق المستقبل
المشرق الذي رسمته قيادتنا الرشيدة، مكرسة جهودها
للإسهام في مسيرة التقدم والنماء والازدهار الثقافي
والاجتماعي والاقتصادي والعمراني، مرسّخة بذلك منظومة
متكاملة لاستقرار المجتمع وأمنه وطمأنينته.»

سمو الشيخ

هزاع بن زايد آل نهيان

مستشار الأمن الوطني

رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية



«يُعدّ برنامج السجّل السكانيّ وبطاقة الهوية امتداداً حيويّاً
لمسيرة النهضة والتطوير التي تشهدها الدولة في ظلّ الرؤية
الحكيمة للقيادة الرشيدة، ويمكن القول إنّ هيئة الإمارات للهوية
باستراتيجيّتها الجديدة 2010.2013 تسير بخطى واثقة
نحو تحقيق الأهداف المرسومة.»

الفريق سموّ الشيخ

سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية

المحتويات

102	أبرز العروض والابتكارات
104	جائزة البطاقات الذكية 2012
106	بث مباشر لوقائع المؤتمر
107	قالوا عن الحدث
	مؤتمر التعلم المؤسسي الأول
108	نبذة عن الحدث
110	كلمة مدير عام هيئة الإمارات للهوية
112	لمحة عن مفهوم التعلم المؤسسي
114	عناوين وملخصات أوراق العمل
114	التعلم المؤسسي: الميزة التنافسية المستدامة
116	القيادة والابتكار لأجل مستقبل مستدام
118	دور عملية التعلم في تعزيز ثقافة الإبداع
120	دور القيادة في بناء مؤسسات متعلمة
121	دور جوائز التميز في إنشاء منظمات متعلمة
122	دور المقارنات المعيارية في بناء إطار للتعلم المؤسسي
123	ورشة عمل مع مبتكر مفهوم «التعلم المؤسسي»
124	التعلم وإدراك الدور الوطني
126	نجاح المؤسسات
128	تكريم الرعاية والمتحدثين الرسميين
	أسبوع جيتكس للتقنية 2012
134	نبذة عن مشاركة الهيئة في الحدث
136	الهوية تكشف عن أكبر عدد من السجلات المدنية الحيوية المدمجة في العالم
138	الهيئة تعرض أحدث أجهزة الخدمة الذاتية
142	ولي عهد أم القيوين يتفقد جناح «الهوية»
145	الشعفار والريسي يطلعان على أحدث تقنيات التسجيل
146	
	مؤتمر ومعرض أمن الطباعة
148	نبذة عن الحدث
150	الكلمة الافتتاحية للهيئة
152	.. وتعرض ورقة عمل
153	
	أحداث وفعاليات هيئة الإمارات للهوية 2012 بالصور
154	

	تمهيد
16	قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012
18	نبذة عن الحدث
20	- الجلسة الافتتاحية
22	كلمة نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية
22	كلمة أمين عام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)
24	كلمة وزير داخلية إندونيسيا
26	- اليوم الأول
28	الجلسة الأولى: التوجهات العالمية
28	الجلسة الثانية: خدمة السكان
34	الجلسة الثالثة: التقدّم في نظم هوية السكان
40	- اليوم الثاني
48	الجلسة الأولى: الهجرة العالمية
48	الجلسة الثانية: مستقبل وثائق إثبات الهوية
52	الجلسة الثالثة: الهوية الأمانة في العالم الرقمي
58	رؤية رئيس تنفيذي: آفاق تكنولوجيا الهوية
64	وجهات نظر
70	أنشطة وفعاليات / على هامش القمة
72	لقاء / سيف بن زايد يلتقي المشاركين في القمة
72	تصريحات رسمية / قرب إنجاز السجل السكاني للإمارات
74	تكريم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
76	جائزة القيادة المتفردة والنظرة المستقبلية
77	اتفاقية تعاون
78	نشرة أخبار الساعة
80	نقل مباشر لوقائع القمة
81	المعرض المصاحب للقمة
82	التعليقات على القمة
84	
	مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012
88	نبذة عن الحدث
90	كلمة مدير عام هيئة الإمارات للهوية
92	مشاركة محلية وعالمية
96	الحدث بلغة الأرقام
98	منتديات المؤتمر
100	

تحرص هيئة الإمارات للهوية سنوياً على تنظيم ورعاية وحضور العديد من الأحداث المحلية والعالمية المرتبطة بصناعة الهوية الإلكترونية.

وفي العام 2012، شاركت هيئة الإمارات للهوية في تنظيم ورعاية ثلاثة أحداث عالمية مهمة أقيمت فعاليتها على أرض الدولة، وهي «قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة» و«مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني» و«مؤتمر ومعرض أمن الطباعة الحادي عشر في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا».

كما نظمت الهيئة خلال 2012 بالتعاون مع الجمعية الدولية للتعلم المؤسسي والدولية للأداء المتميز «مؤتمر التعلم المؤسسي الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الذي يعتبر الحدث الأول من نوعه على مستوى الدولة والمنطقة.

ويأتي حرص الهيئة على تنظيم ورعاية مثل هذه الأحداث، ومشاركتها في العديد من الفعاليات الأخرى المشابهة مثل (أسبوع جيتكس للتقنية)، ومن ثم توثيقها ضمن كتيب خاص، في إطار جهود الهيئة وسعيها الدائم لتبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات العالمية، والمساهمة في دعم مجتمع المعرفة في الإمارات، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الهوية الرقمية والتعريف بمبادرات الهيئة ودورها المستقبلي في دعم الحكومة الإلكترونية، وكذلك انطلاقاً من التزام الهيئة وسعيها نحو التميز في مختلف جوانب عملها بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية.



قمة
أبوظبي
العالمية
لأنظمة
الهوية
المتقدمة
2012

أبوظبي
ID WORLD

نبذة عن الحدث



المرتبطة بأنظمة الهوية المتقدمة وتطبيقاتها العملية. وشهدت القمة مشاركة وحضور ممثلي العديد من الجهات الحكومية والخاصة المحلية والعالمية، إلى جانب نخبة من الخبراء والمتخصصين في صناعة بطاقات الهوية «الذكية» وأنظمة التعريف بالهويات الرقمية. كما شهد المعرض المصاحب للقمة مشاركة أكثر من 20 شركة عالمية من أبرز الشركات العاملة في قطاع أنظمة الهوية المتقدمة. وفيما يلي ملخص كلمات الجلسة ونبذة عن أبرز أوراق العمل المشاركة في الحدث:

استضافت هيئة الإمارات للهوية للعام الخامس على التوالي في أبوظبي يومي 18-19 مارس 2012، فعاليات قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة، وذلك تحت رعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، وبدعم من المفوضية الأوروبية.

وتضمنت فعاليات القمة التي أقيمت في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» عرض أكثر من 60 ورقة عمل متخصصة، شكلت فرصة لصانعي القرار على مستوى المنطقة للتعرف على أحدث الممارسات العالمية

أبوظبي
WORLD
ID

إبوظبي | ID WORLD
أبوظبي

كلمة سمو نائب
رئيس مجلس إدارة
هيئة الإمارات للهوية

سيف بن زايد يؤكد حرص قيادة الدولة على تطوير منظومات تكنولوجية آمنة لإثبات الهوية



■ أكد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، حرص قيادة البلاد على تطوير سلسلة من المنظومات التكنولوجية المتكاملة في الدولة، من خلال إنشاء بنية تحتية متطورة وآمنة لإثبات وتأكيد الهويات في عالمنا المتغير، باستخدام أحدث ما توصلت إليه العلوم الحديثة، وتهيئة البنى المعرفية والعلمية والاقتصادية، وصولاً إلى نضج يتماشى مع استراتيجيات الدولة وينسجم مع توجهاتها المستقبلية.

وقال سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان في كلمة له بمناسبة انطلاق فعاليات قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، ألقاها بالإجابة عن سموه سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية: «إن هذه القمة تأتي في وقت تقف فيه دول العالم أمام تحديات جديدة، لعل من أبرزها، ضرورة توفير منظومة متكاملة من الأمن والأمان لمجتمعاتها ومواطنيها، والتعامل بكل مسؤولية مع التحديات المعاصرة ومعرفة سبل مواجهتها».



الدكتور الخوري يلقي الكلمة الافتتاحية للقمة بالإجابة عن سمو رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية



«القمة تأتي في وقت تقف فيه دول العالم وجهاً لوجه أمام تحديات جديدة أبرزها ضرورة توفير منظومة متكاملة من الأمن والأمان لمجتمعاتها ومواطنيها»

سيف بن زايد

وأضاف سموه: «إننا نرى في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة فرصة مثالية لتبادل الأفكار، والاطلاع على الممارسات الحديثة في مجال أنظمة الهوية»، معرباً سموه عن أمله في أن تسهم أوراق العمل المشاركة في فعاليات هذه القمة بنشر الوعي التطبيقي لأنظمة الهوية المتقدمة، وتمكين المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص من تطوير استراتيجيات فاعلة لتنفيذ المبادرات والمشاريع التطويرية باستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية والأنظمة الحديثة.

كما أعرب سموه عن خالص الشكر والتقدير لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، لاستضافته أعمال القمة، مثنياً إسهاماته البارزة في ترسيخ مكانة الدولة الثقافية والعلمية والبحثية والفكرية، والتي جعلت منه واحداً من بين أبرز مراكز الفكر والبحوث المرموقة على المستويين الإقليمي والعالمي، متمنياً لأعمال هذه القمة كل التوفيق ولجميع المشاركين طيب الإقامة على أرض بلدهم الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة. ◆



رونالد نوبل



«الإنترنت» يثبّد
بتعاون الإمارات
ودورها في إنفاذ
القانون الدولي

أن وثيقة السفر الجديدة التي أصدرها (الإنترنت) أدت إلى تخفيف العناء الناجم عن هذه المشكلة إلى حد كبير.

واعتبر الأمين العام للإنترنت أن منع أي تهديد من عبور الحدود لا يزال يتوقف على القرار الذي يتخذه المسؤول الأمني المشرف على الحدود، مشيراً إلى أن الإنترنت قدّم عام 2005 قواعد بيانات مكّنت ضباط أمن الحدود في الكثير من الدول من التحقق من وثائق السفر والسيارات المسروقة وغيرها. كما منح الإنترنت لبعض الجهات إمكانية فحص الأشخاص بناءً على قاعدة بيانات الوثائق المسروقة من أجل الحد من ظاهرة أو جريمة سرقة الهوية.

ودعا نوبل إلى تأمين سلاسل التوريد العالمية على وجه السرعة للحد من الاتجار العالمي غير المشروع بالمواد التي تعرض الاقتصاد والسلامة والصحة للخطر، لافتاً إلى أن المتعاملين يحتاجون إلى وسيلة تعريف إيجابية تثبت أن البضائع التي طلبوها هي البضائع نفسها التي يستلمونها، مجدداً التأكيد على سعي الإنترنت لإنشاء سجل عالمي يجمع البيانات كافة التي تقدمها الصناعة حول المنتجات العالمية. ◆

■ أكد رونالد نوبل الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنت)، في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية للقمّة، أن التحقق السريع والفعال من الهوية سيشكل حجر الزاوية في بنیان أمن الدول في المستقبل.

وأشاد نوبل بالجهود الكبيرة التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم التعاون الدولي مع المنظمة والدول الأعضاء وإنفاذ القانون على مختلف المستويات، ما يؤكد المكانة والسمعة الكبيرة التي تتمتع بها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، مثنياً دور الإمارات في مواجهة الأنشطة الإجرامية المنظمة، وجهودها لكشف عمليات تزوير الهوية، التي تعتبر عقبة كبيرة وتهديداً مباشراً للأمن والاستقرار حول العالم، حيث يشهد هذا النوع من القضايا ارتفاعاً مضطرباً في الوقت الراهن يجعل من متابعتها وحلها حجر زاوية في أمن المجتمعات.

وقال نوبل إن سمة السرعة في هذا العصر، وتزايد إمكانية السفر جواً، وانتفاء شرط الوجود المادي للأشخاص، باتت تشكل جميعها تهديداً لأمن الدول، وتعدّ كلها من أهم التحديات التي تواجهها الحكومات والمؤسسات المنوطة بتطبيق القانون وتوفير الأمن لمجتمعاتها، مؤكداً أن النظم الحديثة لتحديد الهوية أصبحت عنصراً رئيساً في مكافحة هذه التهديدات.

وأضاف نوبل أن قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة أوصت في دورتها السابقة بإصدار بطاقة هوية إلكترونية يمكن استخدامها عالمياً، لافتاً إلى أن الإنترنت يواصل العمل على صقل هذا المفهوم بالتعاون مع الرابطة الدولية للتنقل الدولي (Association for International Mobility)، كما أن البنك الدولي مهتم ببحث هذا المفهوم.

وأشار نوبل إلى أن فرق العمل المتخصصة التابعة للإنترنت واجهت إجراءات أمنية صارمة للغاية أثناء عبورها الحدود للمشاركة في دعم الاستعدادات الأمنية لعدد من الأحداث الدولية منذ العام 2002، وذلك على الرغم من أنها كانت تتلقى دعوات رسمية من الجهات التي تستضيفها، لافتاً إلى

كلمة أمين عام
المنظمة الدولية
للشرطة الجنائية
(الإنترنت)

**رونالد نوبل:
النظم
الحديثة
لتحديد
الهوية
أصبحت
عنصراً رئيساً
في مكافحة
التهديدات
الأمنية التي
تواجه دول
العالم**





الدكتور أونغول بريانتو خلال إلقائه كلمة وزير الداخلية الإندونيسي



■ أكد جموان فوزي وزير الداخلية الإندونيسي أهمية مشاريع بطاقة الهوية الإلكترونية في رفع الارتقاء بمستوى دقة قواعد البيانات الوطنية للسكان وتسهيل الخدمات الحكومية، رغم التحديات الكثيرة التي تواجه هذه المشاريع في مختلف دول العالم.

وأشار فوزي إلى تجربة إندونيسيا وسعيها نحو تنفيذ برنامجا إلكترونيا لتحديد هويات سكانها يسمى برنامج بطاقة الهوية الإلكترونية، بالاستفادة من النضج التكنولوجي فائق التطور الذي أفسح المجال لتنفيذ هذه البرامج واسعة النطاق لتحديد هويات الأفراد.

وقال وزير الداخلية الإندونيسي في كلمة ألقاها بالإجابة عنه الدكتور أونغول بريانتو نائب رئيس هيئة تقييم وتطبيق التقنية في قسم تقنية المعلومات والطاقة والمواد في وزارة الداخلية الإندونيسية، إن المشاكل التي يعاني منها نظام الهوية الحالي، بما في ذلك بطاقات الهوية المزورة، وبطاقات الهوية المتكررة، تهدد الأمن الوطني وتؤدي إلى عدم الفاعلية في الخدمات العامة.

وأضاف فوزي أنه في خطوة تصب في مصلحة الأمن القومي الإندونيسي، واستعدادا للانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في عام 2014، وافقت حكومة بلاده وبرلمانها على إطلاق برنامج رقم الهوية الموحد وبرنامج بطاقة الهوية الإلكترونية، موضحاً أن الهدف من هذه البرامج هو بناء قاعدة بيانات دقيقة وطنية للسكان، وضمان إصدار بطاقات هوية لهم تحمل أرقام لا تتكرر وتمنح للشخص مدى الحياة.

وأشار وزير الداخلية الإندونيسي إلى أن بلاده تسعى لإصدار بطاقات هوية وطنية إلكترونية لحوالي 172 مليون نسمة، تتضمن البيانات البيومترية للسكان، بما في ذلك صورة الوجه وبصمة العين وخط اليد وبصمات الأصابع. ♦

كلمة وزير داخلية
إندونيسيا

**جموان فوزي:
مشاريع
الهوية
الإلكترونية
ترفع مستوى
دقة قواعد
البيانات
الوطنية
للسكان
وتسهّل
الخدمات
الحكومية**

تصميم نظام هوية موحد في الهند

رام شاران شارما

المدير العام لهيئة
الهوية الموحدة في الهند
(UIDAI)

■ تحتاج الهند إلى نظام هوية موحد لإعداد هوية قابلة للاستخدام من جانب الذين ليس لديهم أي أوراق ثبوتية شخصية، وبما يسمح لهم بالحصول على الخدمات الحكومية والتخلص من السجلات المتكررة أو المزورة ضمن قواعد البيانات المتوفرة حالياً في الهند.

وتتولى هيئة الهوية الهندية مهمة توفير رقم تعريف فريد لسكانها كافة، وتوفير خدمات توثيق إلكترونية عبر الإنترنت بتكلفة معقولة في جميع أنحاء البلاد.

وتشمل أهداف وقيود نظام الهوية من حيث التصميم عدة جوانب، أبرزها التكلفة (تبلغ التكلفة الإجمالية للنظام 4 مليارات دولار أو ما يعادل 3 دولارات للفرد)، وإمكانية توسع النظام ليشمل عدداً كبيراً من السكان، وسرعة التنفيذ، وراحة المتعاملين، والشمولية لجميع فئات الدخل، واستخدام أفضل التكنولوجيات، وضمان التفرد من خلال استخدام بيانات بيومترية متعددة.

ويعمل نظام الهوية بالاعتماد على أجهزة متوافرة بالأساس وليس بناءً على تصميم مخصص له، وقد تم تصميم النظام بحيث تستفيد منه التطبيقات الخارجية في القطاعين الحكومي والخاص. وتقتصر قاعدة البيانات على أربعة مكونات، هي: الاسم، والعمر، والجنس، ومنطقة السكن.

ويتم إصدار هوية فريدة من خلال مطابقة بيانات مقدم الطلب مع جميع السجلات الموجودة في النظم القديمة، وفي حال لم يتم العثور على تطابق، يتم إدراج سجل جديد في قاعدة البيانات، وتقتصر طلبات التوثيق في قاعدة البيانات على إجابات (نعم) أو (لا).

ونتيجة لخيارات التصميم، يتم تزويد المسجلين بأرقام هوية فقط، ولا يتم إصدار بطاقات ذكية لهم، ويتم إصدار أرقام للمقيمين كافة، بما في ذلك الأطفال، والتفرد مضمون من خلال خصائص بيومترية، ولا تمنح الهوية بحد ذاتها أي ضمانات بخصوص الحقوق أو المواطنة أو الاستحقاقات.

انطلق برنامج الهوية في الهند بتاريخ 29 سبتمبر 2010



رام شاران شارما

🗨️

يتم تزويد
المسجلين
بأرقام هوية
فقط، ولا يتم
إصدار بطاقات
ذكية لهم

وتم تسجيل 200 مليون شخص عبر 50 ألف مشغل معتمد. وتم إصدار 140 مليون رقم هوية حتى مارس 2012 بمعدل مليون إصدار جديد كل يوم.

ويقلل الرقم الفريد من حالات الغش في برامج الرعاية الاجتماعية عن طريق ضمان عدم إصدار بطاقات هويات مزيفة، إذ يعمل بمنزلة عنوان شامل، ويتيح التخلص من قواعد البيانات المتعددة في مختلف الدوائر الحكومية. وستضمن خدمة التوثيق وصول الخدمات المستحقة إلى المستفيد المقصود.

ويتم التوثيق عبر ربط الرقم الفريد مع أحد البيانات البيومترية على الأقل. ومن خلال تنفيذ هذا المشروع، أصبح من الواضح أن التصميم الجيد يتيح الحصول على دقة في التوثيق تتعدى نسبة 98%.



الهوية الافتراضية والدفعات المجهولة المصدر وشبكة الإنترنت الرديفة

سكوت دويكي

استشاري أول في إدارة الهوية الافتراضية لشركة (بوز ألان هاملتون)

■ هناك الكثير من أنظمة الدفع عبر الإنترنت التي تسمح للأشخاص بدفع الأموال دون الكشف عن هويتهم، بما في ذلك مواقع النقد الإلكتروني التي تسمح بإبرام صفقات دون وجود حسابات أو سجلات، ومواقع المحافظ الإلكترونية التي تلزم مستخدميها بإنشاء حسابات للاستخدام المستمر، وأجهزة الصراف الإلكترونية. كما تشكل ألعاب الإنترنت والعوالم الافتراضية والشبكات الاجتماعية، مكملاً لهذه الآليات التي توفر قدرات تحويل الأموال وتحقيق قيمة مادية.

وعلى الرغم من الطابع الافتراضي للآليات المالية عبر الإنترنت، فهي ترتبط بالخدمات المالية التقليدية، حيث يمكن إيداع الأموال وتحويلها واستخدامها على شبكة الإنترنت أو سحبها مع وجود إجراءات محدودة جداً للتحقق من الهوية.

كما أن شبكة «تور» (TOR) التي تسمح للمستخدمين بتصفح الإنترنت في الخفاء، أدت إلى نشوء شبكة إنترنت رديفة يتركز استخدامها في تبادل الملفات بشكل غير قانوني وصرف العملات، وحتى شراء المخدرات غير المشروعة. هذه المواقع تسمح للأشخاص بتنفيذ عمليات شراء دون الكشف عن هوياتهم وتحويل الأموال عبر الإنترنت.

وباختصار، تشهد أنظمة الدفع الإلكترونية الجديدة ازدهاراً كبيراً، والكثير منها تستخدم هوية افتراضية تسمح للأشخاص بتنفيذ عمليات شراء دون الكشف عن هوياتهم الحقيقية، وقد انتشرت هذه الأنظمة على نطاق واسع، ولكن قدرتها على تنفيذ تعاملات كبيرة مازالت غير معروفة. وتعمل عصابات الجريمة المنظمة، والجهات الساعية إلى إحداث تغيير جذري في النظام المالي العالمي الحالي على الترويج لهذه الأنظمة. ♦

■ يضم «إنترنت الأشياء» (Internet of Things) مليارات الأجهزة الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت. إن مسألة تحديد هوية غرض معين وآلية معالجته تلعب دوراً حاسماً يؤثر في الجوانب الأخرى كافة. وهناك عدد من التحديات في هذا المجال، فهل من الممكن توفير آلية فريدة لتعريف هوية الأجهزة الصغيرة بطريقة فعالة؟ وهل ينبغي أن تكون هوية غرض ما وعنوانه على الشبكة مميزة؟ ليس هناك نظام عالمي قيد الاستخدام يحقق ذلك.

وتتضمن الاعتبارات المهمة في تصميم نظام تحديد هوية معين وخطة المعالجة والتسمية، ما يلي:

- الشفافية واستقلالية الشبكة.
- قابلية التوسع، بحيث يشمل المليارات من الأجهزة.
- كفاءة الأجهزة البسيطة جداً، حيث إن سعة المعالجة تكون محدودة للغاية في الأجهزة الصغيرة جداً، لذا فإن عملية التوثيق يجب ألا تتطلب سعة معالجة كبيرة.
- حماية الخصوصية، إذ إن مخطط جهاز تحديد الهوية ينبغي ألا يكون قادراً على ربط البيانات بمستخدم معين.
- التوثيق المرن، إذ يجب أن يكون النظام قادراً على التعرف على مختلف الأشخاص عبر أجهزة مختلفة.
- التوافقية، إذ ينبغي أن تكون أجهزة مختلف المصنّعين متوافقة فيما بينها، سواء من خلال معايير المستخدم أو عبر وسائط تحقق التوافق فيما بينها.
- الموثوقية، لأن نظام التوثيق إن لم يكن غير مضمون فلن يتم اعتماده.
- قابلية التوسع، يجب إتاحة إضافة أجهزة جديدة إلى مجموعة الأجهزة الحالية.

هذه الاعتبارات تؤدي إلى مجموعة من الخيارات الممكنة لتشجيع تطوير خطط تحديد الهوية، وهي خيارات تتفاوت من عدم القيام بأي شيء وصولاً إلى السماح للأسواق بتطوير هذه المعايير إلى درجات مختلفة من التنظيم، وإلى إصدار قوانين ملزمة في هذا الشأن. ♦



تحدي الهوية في «إنترنت الأشياء»

الدكتور جيرالد سانتوكجي

رئيس وحدة شبكة المشاريع وتعريف الترددات اللاسلكية RFID من المفوضية الأوروبية





يتلخص مفهوم
«المدينة الذكية»
في بيئة حضرية
تستخدم
التكنولوجيا
للجمع بين
الأبعاد المادية
والاجتماعية
والافتراضية

اللازمة لبناء نماذج الثقة المطلوبة في المجتمع الافتراضي.
وتعدُّ الخصوصية مصدر قلق رئيسي في أي مجتمع حر.
ولكن محاولة السيطرة على شبكة الإنترنت في جميع أنحاء
العالم أمر غير مجدٍ. فهناك حاجة إلى نوع جديد من
التعاون عبر الحدود لوضع قواعد جديدة. وبينما تتعالى
الأصوات التي تناقش مسألة الخصوصية، فإن مئات
الملايين من مستخدمي الشبكات الاجتماعية يتخلون عن
خصوصياتهم بشكل طوعي.
ويمثل أمن الشبكات واحدة من المسائل الحيوية الأخرى.
وهناك حاجة إلى تعاون أفضل من أجل مكافحة جرائم
الإنترنت. ◆

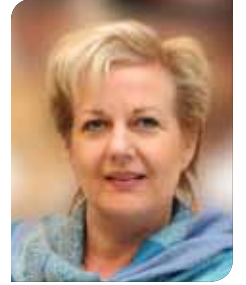
■ كانت السمة الرئيسة لتطور المجتمعات على مدى
العقدين الماضيين هي الدور المتنامي لتقنية المعلومات،
فقد سمح توفر النطاق العريض في الأجهزة المحمولة
للعالم النامي بأن يحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية.

ومن هنا، فإن القدرة على استخدام النطاق العريض في
البلدان النامية ليست حقاً قانونياً فحسب، بل هي حق
إنساني. هذا التغيير يتطلب وجود بنية تحتية وسياسات
اتصالات مناسبة. فعلى سبيل المثال، يُعدُّ تخصيص
الصحيح لطيف الموجات اللاسلكية مسألة أساسية في
تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات.

ونتوقع أن يشهد هذا العقد نمواً هائلاً في الاتصالات فيما
بين الأنظمة الآلية في كل مكان. وتشير توقعات شركة
«سيسكو» إلى أن تدفق البيانات سيتضاعف 22 مرة بين
عامي 2011 و2016. ويمكن لإنترنت الأشياء (الشبكة
التي تتصل فيها الأجهزة والآلات مع بعضها) أن تكون
أداة للتنمية تستخدم في حل العديد من القضايا العالمية
مثل تغير المناخ، لأن الاتصالات فيما بين الآلات تزيد من
الفعالية وتقلل من الأثر البيئي.

ويمكن لتقنيات الاتصال فيما بين الآلات أن تكون مفيدة
للغاية في زيادة رفاهية المسنين من خلال مراقبة محيطهم
لضمان سلامتهم وراحتهم. كما سيساعد الاتصال فيما
بين الآلات في التعامل مع التعقيد المتزايد للبيئات التي
نعيش فيها. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الخبرة الفنية
في كل مكان، بحيث يتمكن الأفراد ذوو المهارات الأساسية
من استخدام الأنظمة المعقدة.

ويتلخص مفهوم «المدينة الذكية» في بيئة حضرية تستخدم
التكنولوجيا للجمع بين الأبعاد المادية والاجتماعية
والافتراضية. وقد قدم المشاركون في القمة العالمية لأنظمة
الهوية المتقدمة عدداً من المساهمات التي تساعد في تطوير
المجتمع «الذكي»، حيث تشكل النظم الحديثة لإدارة الهوية
ركائز بناء مجتمعات المستقبل، وهي التي تضع أسس الهوية



المجتمع الذكي.. نحو نوعية حياة أفضل

صوفي لندن

مبعوث الاتحاد الدولي
للاتصالات لشؤون لجنة
النطاق العريض من أجل
التنمية الرقمية



بطاقة ذكية قابلة للتشغيل البيئي كرمز للوحة الإقليمية

محمد العامر

رئيس الجهاز المركزي
للمعلومات في مملكة
البحرين

■ اقترح صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين، في العام 2003 خطة من شأنها تحقيق التشغيل البيئي بين مختلف أنظمة الهوية الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقامت دول مجلس التعاون بعدد من النشاطات التعاونية في هذا الشأن منذ عام 2004.

وتصدّر للمواطن في مملكة البحرين بطاقة ذكية حلت محل عدد من الأشكال المختلفة للهوية. وتستخدم اليوم جميع الوزارات هذه البطاقة لتقديم الخدمات للجمهور. وقد استخدمت لإصدار هذه البطاقة قاعدة بيانات السجل السكاني المركزي الموجودة منذ عام 1984. وتم الإعلان عن نظام الهوية الجديد في عام 2005، وبدأ تطبيقه على المستوى الوطني في عام 2007.

وقد بدأ مواطنو دول مجلس التعاون باستخدام بطاقات الهوية كبديل عن جوازات السفر بين دول المجلس. وفي عام 2012، أجرت دول مجلس التعاون تجارب رسمية لاستخدام بطاقات الهوية في البوابات الإلكترونية في مطار البحرين تكلت بالنجاح.

وهناك فوائد عديدة للتشغيل البيئي لبطاقات الهوية في دول مجلس التعاون، من أبرزها أتمتة عملية الرقابة على سفر مواطني دول مجلس التعاون فيما بينها، والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية، وتسريع اعتماد وتطوير أنظمة هوية وطنية «ذكية»، وتعزيز أمن الحدود، وزيادة تأثير دول مجلس التعاون على سلسلة التوريد التكنولوجي، وتوضيح المتطلبات بالنسبة للموردين، وتقليص المدة الزمنية والتكاليف اللازمة لتطبيق نظام الهوية «الذكية».

واتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على عدد من المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالمعايير والمواصفات وقواعد تبادل البيانات. كما تم الاتفاق على مواصفات مشتركة للبطاقة والأجهزة المرتبطة بها، بالإضافة إلى الخدمات التي سيجري تقديمها.

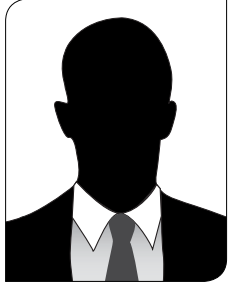


محمد العامر



اتفقت دول
مجلس التعاون
الخليجي على
مواصفات
مشتركة
للبطاقة
والأجهزة
المرتبطة بها،
بالإضافة إلى
الخدمات التي
سيجري تقديمها.

ويستطيع مواطنو دول مجلس التعاون المسجلون مسبقاً استخدام بطاقات الهوية الخاصة بهم للمرور عبر البوابات الإلكترونية في مطار البحرين بعد التحقق من بياناتهم البيومترية. وستعمم هذه التجربة على جميع دول مجلس التعاون في المستقبل القريب. وتتضمن الخطوات التالية تنفيذ نظام لعبور المواطنين الحدود دون تسجيل مسبق عن طريق المطابقة بين البيانات البيومترية والبطاقة، وتوسيع نطاق استخدام بطاقة الهوية لتطبيقات أخرى، مثل رخصة القيادة والخدمات الصحية والمحفظة الإلكترونية، وغيرها من خدمات القطاعين العام والخاص. ◆



ضمان تقديم الخدمات العامة استناداً إلى الهوية

الدكتور سريبي تريبوراني

رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لشركة
(جي 4) لحلول الهوية

■ تتفق الحكومات مليارات الدولارات سنوياً على تقديم الخدمات وتطوير برامج الرعاية وغيرها من الخدمات الحكومية. ويطلب السكان تقديم خدمات أفضل، في حين تطلب الحكومات أخطاء أقل في قواعد بياناتها، كما تحتاج في ظل الأزمات المالية التي تواجهها إلى تقديم الخدمة بمزيد من الحرص.

وتشمل البنية التحتية الأساسية لتوفير الخدمات العامة ربط السكان والبرامج والأماكن من خلال هوية موحدة لكل فرد من أفراد الشعب. ويدل الافتقار إلى هوية موحدة على أن هناك اختناقاً يعاني منه السكان والحكومات في تلقي وتوصيل الخدمات العامة بصورة فعالة.

ويمكن لنظام الهوية الهندي الموحد ضمان عدم وجود تكرار أو هويات زائفة تستفيد من البرنامج الاجتماعي الذي يستهدف الفقراء. ويقدم النظام آلية لتوثيق أي شخص على الإنترنت وفي أي مكان يوجد فيه بما يضمن وصول المساعدات إلى الأشخاص الذين يستحقونها. ومن شأن ذلك توفير مليارات الدولارات على الحكومات.

وثمة تحدٍ يكمن في وضع هوية موحدة تتضمن جميع قواعد البيانات، وربط بيانات كل شخص بمختلف الأنظمة والخدمات، حيث ينبغي على الهوية الموحدة أخذ العلاقات الأسرية في الاعتبار لأن بعض الخدمات تستهدف العائلة وبعضها الآخر يستهدف الأفراد. كما ينبغي على نظام الهوية أخذ التغيرات الدينامية في بنية العائلة بعين الاعتبار أيضاً.

ويتوجب إنشاء مركز بيانات يحتوي على المعلومات الشخصية الأساسية والعلاقات الأسرية والرعاية والمعلومات المتعلقة بالخدمات التي تخص السكان. ومن شأن ضمان توفير الخدمات الحكومية بالاعتماد على تحديث المعلومات الموجودة في مركز بيانات السكان، أن يخفف كثيراً من حالات القصور بسبب غياب البيانات. ◆

■ تستخدم الحكومات استراتيجيات الحكومة الإلكترونية لأسباب عدة، منها الضغط من أجل تبادل البيانات فيما بين الهيئات المختلفة، والانتشار المتزايد للعوامل التكنولوجية التي تدعم مثل هذه الاستراتيجيات، وتغلغل الإنترنت المتصاعد في الأسواق. ويُعدُّ تغلغل الإنترنت وشبكات الهواتف المتحركة عالياً بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

وينبغي للاستفادة من بطاقة الهوية الإلكترونية توسيع المشاريع المرتبطة بها إلى برنامج اتحادي يوفر خدمات رقمية للقطاعين العام والخاص (توثيق - وتوقيع - ودليل الأرشيف). ومن أجل توفير الخدمات المتعددة المطلوبة، لا بد من إيجاد ربط بين السكان وبياناتهم الشخصية التي تم توثيقها.

إلا أنه في عالم الأرقام، يصعب إيجاد هذا الربط نظراً لأن العديد من الهويات على الإنترنت مجهولة المصدر أو مفبركة. ويحتاج السكان إلى توافر بطاقة هوية قوية وموحدة في العالم الافتراضي كما هو متوافر في العالم المادي من خلال السجلات الورقية. ويتيح برنامج خدمة الهوية المشتركة ربط كافة هويات المواطنين الافتراضية وإدارتها، بحيث يتوافر سجل للمعاملات الافتراضية.

كما يُتيح تبني مشاريع بطاقة الهوية الإلكترونية للسكان بطاقة هوية ديناميكية ومتراصلة تمكنهم من الوصول إلى الخدمات، وفي الوقت ذاته تضمن خصوصياتهم. كما يوفِّق برنامج الهوية المشتركة بين ثلاثة أطراف من أصحاب المصالح هم السكان ووزودو الخدمة والحكومة. وينبغي إتاحة الفرصة للسكان لربط هويتهم بمعلوماتهم البيومترية من خلال برنامج الهوية المشتركة. ◆



جني ثمار بطاقة الهوية الإلكترونية

ألكسندر مارتيني

مدير السوق العالمية
شركة (مورفو) العالمية



■ تزداد إمكانية الوصول إلى الحكومة الإلكترونية من خلال ضمان وجود منفذ واحد مع هوية واحدة للخدمات الحكومية كافة. وينبغي أن تتوافر الخدمات في كل مكان. كما ينبغي أن يكون نظام التعريف بسيطاً وآمناً وسريعاً. ويجب أن تتم فهرسة الخدمات والبيانات كافة مع محرك بحث جيد للغاية لضمان الوصول إلى المحتوى بسهولة.

وينبغي أن تكون الخدمات المقدمة ذات مغزى، بحيث تشمل مختلف الخدمات المهمة التي يتعامل الناس معها في كثير من الأحيان (مثل الضرائب)، وتلك التي يتعين على الناس القيام بها مرة أو مرتين في العمر (مثل تسجيل مولود جديد).

كما ينبغي أن يكون استخدام الخدمات على الإنترنت أسهل وأسرع من إيصال الخدمة التقليدية، وكذلك التركيز على توفير الخدمات على الإنترنت بالاعتماد على المستخدم. ونظراً للعدد الكبير من الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية، فمن عدم الكفاءة تقديم قائمة شاملة للمستخدم، بل يجب استخدام المعلومات في بطاقته لضمان وصول سهل إلى الخدمات التي يرجح أن يطلبها المستخدمون.

ولهذا يفضل جمع المعلومات التي يتم الحصول عليها عبر كافة الخدمات الحكومية تلقائياً، لتمكين الحكومة من الحصول على معلومات وافية بشأن ملفات السكان. ومن شأن هذا أن يتيح أيضاً للحكومات تقديم الخدمات للمواطنين بصورة فعالة، وإرسال رسائل تذكير لهم عند الحاجة. كما أن من شأن مجموعة واسعة من البيانات مساعدة الحكومات على العثور على الأشخاص المعرضين للخطر وتحديد البيانات الغير ذات قيمة تلقائياً.

أما الفوائد التي تعود على المستخدمين النهائيين نتيجة استخدام بطاقات الهوية المتقدمة، فتتمثل في أنهم يوفر الوقت، ويتجنبون الطوابير الطويلة، ويمكنهم الوصول إلى الخدمات كافة في المكان نفسه. وبالنسبة لأصحاب الخدمات، فإن الحوافز تشمل تكاليف أقل لكل معاملة، ونموذجاً أسهل لإيصال الخدمة، وآلية شفافة وسهلة للتطبيق. ◆



بوابات الخدمة الذاتية للمواطنين في عُمان وقطر

بيتر سميت

رئيس مجلس إدارة شركة
(ويب ميديا جلف)





بطاقة الهوية الإلكترونية الوطنية في إندونيسيا.. تقنية التنفيذ

الدكتور حسني فهمي

رئيس الإدارة الفرعية
للسكان في وزارة الشؤون
الداخلية الإندونيسية

■ الهدف من برنامج بطاقة الهوية الإلكترونية الوطنية المطبق في إندونيسيا (e-KTP)، هو بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة عن السكان، وضمان توفير هويات موحدة لهم. ويتطلب هذا تسجيل 172 مليون مقيم في 6457 منطقة فرعية في عامي 2011-2012، وتطبيق نظام تعريف بيومتری آلي لضمان هويات موحدة وإصدار بطاقات هوية إلكترونية موحدة وموثوقة.

وتعد (e-KTP) بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريحة إلكترونية، مع واجهة تماس تخزن بيانات حيوية، كالتوقيع والصورة وبصمتي السبابة اليمنى واليسرى. ويُستخدم في هذه الحالة نظام هوية بيومتری متعدد الوسائط، يستخدم بصمات الأصابع وقرنية العين وصورة الوجه. ويزيد هذا من شمولية النظام، ونوعية البيانات التي يتم جمعها.

ونتيجة لذلك، فإن صحة ودقة البيانات المجموعة هو أكثر من 98%، في حين أن معدل الخطأ وعدم الدقة أقل من 0.01%. ويُستلزم أن يكون النظام قادراً على إزالة أكثر من 900 ألف من السجلات المكررة يومياً. وتتوافق البيانات التي يتم جمعها مع العديد من المعايير البيومترية الدولية المختلفة. وتشمل عملية التسجيل التحقق من البيانات السكانية الموجودة مسبقاً قبل التقاط البيانات البيومترية، ويستغرق معدل زمن التسجيل نحو 3 دقائق. وبلغ عدد الذين تم تسجيلهم حتى 17 مارس 2012 أكثر من 44 مليون شخص.

وتعتبر معدلات الفشل في التقاط المعلومات البيومترية منخفضة للغاية، وتشكل مع معدل الفشل في التقاط بصمات الأصابع وقرنية العين حوالي 0.01%. ويبلغ معدل الفشل في التقاط صورة التعرف على الوجه 0.01%، وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الفشل في التسجيل هي 0%. وتزداد مدة عملية التقاط البيانات البيومترية مع تقدم السن. كذلك تلعب المهنة دوراً في مدة التقاط بصمات الأصابع. كما أن جودة بيانات بصمات الأصابع تنخفض بعد سن الـ 60 عاماً.



وتحتوي البيانات التي يتم جمعها في محطات التسجيل على البيانات الشخصية والصور والبصمات العشر لأصابع اليدين وبصمة القرنية والتوقيع الإلكتروني والرقم السري.

ويستخدم الجيل الحالي من بطاقات (e-KTP) للمصادقة على الهوية فقط، أما الجيل التالي فسوف يستخدم بطاقات هوية متعددة الأغراض، تسمح بالتصويت الإلكتروني وترتبط بالخدمات الصحية والاجتماعية والمحافظ الإلكترونية ويمكن استخدامها كرخصة لقيادة السيارات. ◆

📄
صحة ودقة
البيانات
المجموعة هو
أكثر من 98%، في
حين أن معدل
الخطأ وعدم
الدقة أقل من
0.01%. ويُستلزم
أن يكون النظام
قادراً على إزالة
أكثر من 900 ألف
من السجلات
المكررة يومياً



الاعتراف بالهوية من الناحية المؤسسية

جوزيف أتيك

نائب الرئيس التنفيذي
رئيس المكتب الاستراتيجي
في شركة حلول الهوية
(L-1)

■ تتقارب التقنيات الجديدة للتأثير في العلاقات الاجتماعية مع مفهوم الهوية الموحدة، والربط بين الأشخاص المتصلين عبر الإنترنت وغير المتصلين، وظهور الحمض النووي (DNA) كمرّف، لتشكّل كلها تحدياً جدياً لأفكارنا القانونية ومعاييرنا الاجتماعية بالنسبة للهوية.

ومن أجل الاعتراف بالهوية، ينبغي إثبات وجودها وتمييزها والوصول إليها. أما التسجيل فهو العملية التي يتم التحقق فيها من هذه العوامل، والاعتراف بالهوية من الناحية المؤسسية.

وتشمل الأنظمة الحالية (المأسسة) الهوية كلاً من تسجيل المواليد والتسجيل من خلال الهوية الموحدة. وفي الآونة الأخيرة أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية بديلاً محتملاً للسجل المدني.

في الماضي، كان السجل المدني يفتقر لبعض الأشياء بسبب الصعوبة في الصيانة والانتطاع في وسائل الاتصال نتيجة لتغيير العناوين المتكرر، ولأن تسجيل المواليد غير عملي في المجتمعات كلها. أما اليوم، فقد غيرت نظم الهوية الموحدة (UID) والوصول إلى الإنترنت هذا الأمر.

وسواء كانت الهيئة عامة أم خاصة، ولديها الحق منفردة بإثبات الهوية، فإن عليها مسؤولية كبيرة، ونحن نخاطر بتدمير القيم الإنسانية العزيزة إذا لم يتم التصدي للتحديات التي تواجه إدارة مشاريع الهوية.

وتعتبر فكرة ربط كل شخص برقم موحد طيلة حياته هي فكرة قديمة. وكان المانع في الماضي الافتقار إلى تقنية قابلة للتطبيق.

وشملت التقنيات المستخدمة سابقاً في إيجاد تمييز بين الناس (الانثروبومترية) في القرن التاسع عشر، وبصمات الأصابع في مطلع القرن العشرين، والأنظمة المؤتممة للتعريف البيومتري في أواخر القرن العشرين، وال (DNA) هذه الأيام وفي المستقبل، ويمكن القول بشكل

حاسم: إن الرقم المرتبط بالفرد سيستمد من جسمه، بدلاً من أن يكون معيناً إدارياً.

وقد ساهمت أنظمة الهوية الموحدة في مراقبة الهوية التي إن لم يتم التحقق منها يمكن أن تؤدي إلى تدخل في الحريات المدنية والتجارية، مع العلم أنه يمكن لـ (DNA) توقع المزاج والسلوك أو القابلية للأمراض، وبالتالي فإن استخدام هذه النوع من البيانات للتعرف على الهوية وكمحاولة التنبؤ ومنع السلوك المعادي للمجتمع يمكن أن يكون انتهاكاً للحريات المدنية بمجملها، ويمكن أن تحدث المراقبة أيضاً من خلال استخراج البيانات. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام طلبات توثيق المعلومات لتتبع تاريخ حياة شخص معين. وربما كان هذا الشيء في يد شركة تجارية كبرى أخطر منه في يد الحكومة.

إن انتشار المعلومات الشخصية على شبكة الإنترنت، وخاصة في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن يُستخدم للحصول على معلومات «بيومترية» مثل صورة الوجه وغيرها من البيانات الشخصية، ومن شأن هذا الأمر اختراق ظاهرة عدم الكشف عن الهوية.

وإذا كان لا بُد من تثبيت الهوية، فينبغي بناء آليات تتيح تغييرها. أي ينبغي قبول أسماء مستعارة تحت ظروف مشروعة. ويجب الاعتراف بأن الهوية وكل شيء يتعلق بها مثل السمعة والمقاييس الحيوية وغيرها، ملك شخصي من أجل وضع الهوية تحت حماية قانون المسؤولية التقصيرية. ويتعين على الأفراد التأكد من تقليل توليد بيانات حول الهوية وضمان أن مسارات التدقيق لا تحتزن لمدة أطول من الوقت الأدنى المحدد لها، ومنع الربط بين هويات الأشخاص على الشبكة وتلك الموجودة خارجها. ◆



انتشار المعلومات
الشخصية
على شبكة
الإنترنت، وخاصة
في مواقع
وسائل التواصل
الاجتماعي، يمكن
أن يُستخدم
للحصول على
معلومات
«بيومترية».



يمكن منع سرقة الهوية الرقمية باستخدام الهوية البيومترية (هذا النهج تبنته هيئة الإمارات للهوية) ونتج عنه نظام شفاف وآمن للهوية قابل للاستخدام من قبل القطاعين العام والخاص.

من الهوية الإلكترونية. ولدى هيئة الإمارات للهوية واحدة من أكبر قواعد البيانات البيومترية المدمجة في العالم، وبطاقة قيمة مع خدمات متعددة وقيادة جيدة، ومراكز تسجيل، واختصاص واضح يستند إلى قانون اتحادي. هيئة الإمارات للهوية في وضع جيد لتكون بوابة للخدمات الحكومية. ◆

■ على الحكومات المهمة بتنفيذ نظام مركزي لتحديد الهوية الموازنة بين ضرورات إيجاد نظام شامل للتعريف وضمان ثقة الشعب في الحكومة. ففي المملكة المتحدة لم يقتنع الجمهور بأنه يمكن الوثوق بالحكومة بالنسبة لمثل هذه المعلومات.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تختلف عن بريطانيا ديمغرافياً واجتماعياً، فإنها في وضع أفضل لتنفيذ نظام مركزي للهوية.

ولا يزال الهاجس الرئيسي لمعارضين تطوير نظام مركزي للهوية يتمثل بخطر سرقة الهوية. ففي المملكة المتحدة يقع 1.8 مليون نسمة ضحايا لسرقة الهوية كل عام، ويحقق المجرمون مكسباً مالياً معدله يبلغ حوالي 1580 دولاراً لكل هوية شخصية يتم سرقتها.

ويمكن أن تحدث سرقة الهوية في العالم المادي أو العالم الافتراضي. ويمكن منع سرقة الهوية الرقمية باستخدام الهوية البيومترية (هذا النهج تبنته هيئة الإمارات للهوية) ونتج عنه نظام شفاف وآمن للهوية قابل للاستخدام من قبل القطاعين العام والخاص.

وينبغي الاستثمار أكثر في التكنولوجيا التي لا تعود بالضرر في حال تعطلها. وتشمل الإجراءات التأكد من أمن المعلومات وتطبيق القانون واستخدام تقنية آمنة ووجود وعي لدى المتعاملين.

ولا يمكن منع سرقة الهوية طالما أن التحقق يعتمد على بطاقات وكلمات وأرقام. كما أنه لا يمكن الحفاظ على الشبكات في صورة آمنة تماماً. وينبغي أن تشمل الحماية من سرقة الهويات في المستقبل التحقق البيولوجي، وتقنية تستخدم التشكل الجيني، وتقنيات أخرى. ويتعين على الحكومات التصدي لعمليات اختراق البيانات وضمان عدم سوء استخدام البيانات الشخصية.

وهناك عدد من الفوائد لنظام الحكومة الإلكترونية، ويمكن إدراك المزيد من خلال ربط هذا النظام بالتحقق



الثقة بالحكومة وخطر سرقة الهوية

الدكتور محمد
فارمر

المعهد البريطاني للتقنية
والتجارة الإلكترونية



يمكن أن يسوء عدد من الأمور في تنفيذ نظام الهوية، بما في ذلك الفشل التكنولوجي والفشل في الأطر التنظيمية والقانونية..

الخدمات على مراحل من أجل حل المشاكل في نطاق أصغر. ويتعين إبقاء معيار النجاح في الذاكرة في جميع الأوقات خلال دورة التنفيذ. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن لا يتم النظر إلى استخدام التقنية على أنه العامل الحاسم. كما ينبغي وضع قيود واقعية على التوقعات من تأثيراته. كما يتوجب على الجهات التشريعية أخذ القضايا المحتملة في الاعتبار، وخاصة تلك المتعلقة بسرقة الهوية.

وأخيراً، يجب ألا يُؤخذ المفهوم على أنه مطلق، لأن التنفيذ على نطاق واسع يواجه تحديات مختلفة أكثر من التجارب المحدودة. ♦

■ في العادة يشكك السكان في أنظمة الهوية الإلكترونية الجديدة. ويشمل معيار النجاح من منظور المواطن خبرةً جيدة للمستخدم خلال التسجيل، والقدرة على إثبات الهوية بوثيقة واحدة، والقدرة على الوصول إلى الخدمات كافة بهوية واحدة، والتأكد بأن خصوصية البيانات والحريات المدنية قد تمت حمايتها، والقدرة على الوصول إلى نقطة واحدة للتظلمات كافة المتعلقة بالهوية، وعدم الطلب منه التسجيل مرة أخرى.

كما يعتقد المواطنون أن على الحكومات التأكد بأن الاندماج مع مبادرات الحكومة الإلكترونية كافة وكذلك الاندماج مع الوسائل المتعددة الموجودة مسبقاً في تحديد الهوية يمثل أولوية.

ويشمل معيار النجاح بالنسبة للحكومة تسجيل جميع أفراد الشعب، وإصدار بطاقات هوية لهم، وخلق قاعدة بيانات وطنية، وضمان مستوى مؤكد من الثقة، ودعم استخدام الهوية.

وبالنسبة لموردي الأجهزة ومطوّري الأنظمة المتكاملة، تشمل معايير النجاح بطبيعة الحال حصة السوق ومواقع المنتجات والتركيب الناجح. وهناك معايير أخرى تشترط مستهلكين متعلمين وتوافقية وحياداً من جانب الحكومة نحو مختلف الموردين والمطوّرين، والمواءمة مع معايير نجاح المواطنين والحكومة.

ويمكن أن يسوء عدد من الأمور في تنفيذ نظام الهوية، بما في ذلك الفشل التكنولوجي والفشل في الأطر التنظيمية والقانونية، وقضايا خصوصية البيانات وأمنها والفساد وعدم قبول المواطنين والتركيز الكبير على التسجيل كمعيار للنجاح.

وفي الممارسة العملية، يُعد التسلسل التمهيدي بتطبيق نظام الهوية تسلسلاً خطياً، فالتسجيل الجماعي يتبعه استخدام المصادقة، وتتبعه القضايا والمشاكل التي تثار. ويمكن تحسين هذا التسلسل عن طريق تسجيل السكان وإدخال



نظم هوية السكان - منظور المواطنين

تي فيجاي سارادي

نائب الرئيس للمعهد الوطني للحكومة الذكية (NISG) في الهند





التنقل العالمي.. ما هو المستوى التالي؟

راتان باجاج

ممثل وزارة المالية
في جمهورية الهند

■ يتّسم النظام المطبق عالمياً لتسهيل حركة الناس عبر الحدود بعدم الفعالية. وثمة حاجة إلى طريقة تمكّن من التحقق من هويات الأفراد بسرعة أكبر. وكذلك لابدّ من التمييز بين التنقل والهجرة.

وتكمن مشكلة القوائم الثابتة للعمال الموثوق بهم أو القوائم السلبية للمطلوبين من العدالة، في أنها لا تأخذ في الحسبان الظروف المتغيرة للناس. وعليه، لابدّ من وجود ملف شامل ومتعدد المصادر يضم المعلومات الخاصة بالمسافر ويدعم التصدي لهذه المشكلة.

وتحاول الوكالات الدولية رصد التدفق الجديد للأموال العالمية، وهو تدفق يعدّ مبهماً نتيجة للتكنولوجيات الجديدة ولظهور أطراف معنية جديدة. أما النهج الصحيح، فيتمثل بضمان وجود إطار لإدارة المخاطر يساعد على تحديد المعاملات غير المناسبة والحيولة دون إتمامها.

وترتبط نظم الدفع الجديدة المزدهرة في (إنترنت الظل) بالنظام المالي التقليدي. كما يستخدم المجرمون دائماً أساليب غير تقليدية، ولكن بالإمكان منعهم من إنجاز مهمتهم في نقطة اتصالهم بالأنظمة التقليدية.

وينبغي تجميع الملامح الشاملة والمتعددة المصادر الخاصة بالمسافرين العالميين، بجمع المعلومات سواء من شركات الطيران أو وكلاء السفر أو الفنادق أو المصارف. ◆

■ لا يخفى على احد أنه من دون «هوية»، لا يمكن للأفراد امتلاك عقارات أو فتح حسابات مصرفية أو كسب المال بطريقة قانونية أو التصويت في الانتخابات أو الحصول على إعانات البطالة... ومن المستحيل أن يعيش المرء في مجتمع حديث من دون أن تكون لديه وسيلة لإثبات هويته. وهذا ما يقرّه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

وتتفاوت صعوبة السفر الدولي تبعاً للبلد المقصود. ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الحكومات بأن نظيراتها تملك معلومات وافية عن مواطنيها. فلماذا إذا لا توجد طريقة عالمية لتحديد الهوية تثق بها الحكومات جميعها؟

وعلى الرغم من توافر بعض هذه المعلومات في عالم الشبكات الرقمية، إلا أن ذلك ليس كافياً. ولا أدلّ على ذلك من بطاقة الائتمان المصرفية، فهذه الصناعة العديد من المزايا الجديرة بالدراسة، إذ يتوجب على العملاء القيام بالتسجيل وإعطاء الكثير من المعلومات الشخصية. وبالإمكان استخدام هذه البطاقات على مستوى العالم. أضف إلى ذلك، أنه على الرغم من أن جميع بطاقات الائتمان تؤدي المهام نفسها، فإنه يتم تسعيرها بشكل مختلف تبعاً لاختلاف الامتيازات والمراتب.

وعليه، ينبغي أن تعمل بطاقة المواطن العالمي على نحو مماثل، أي يتعيّن على الأفراد التسجيل وتقديم معلومات شخصية خاصة بهم، ومن ثمّ تصدر الأمم المتحدة بدعم من حكومات الدول بطاقة للأفراد تكون قابلة للاستخدام عالمياً كوثيقة هوية. ويمكن تمويل هذا البرنامج من خلال تقديم بطاقات بأسعار تنافسية ذات امتيازات ومراتب شتى. كما يمكن إصدار بطاقات مجانية للمحتاجين. ◆



بطاقة المواطن العالمي.. هل هي ممكنة؟

بيتر وينت

الرئيس التنفيذي لشركة
WCC Smart
(Search & Match)



■ هناك نحو 214 مليون مهاجر دولي في جميع أنحاء العالم. وتعدّ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وسنغافورة، دولاً ذات نسب مهاجرين مرتفعة بشكل استثنائي.

وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقدم كل بلد من بلدان المجلس بطاقات هوية مختلفة. فالمقيمون مازالوا يواجهون قيوداً مفروضة على السفر فيما بين بلدان المجلس، كالحاجة إلى مسح بصمة قرنية العين، وذلك على الرغم من أنه يتم تسجيل البيانات البيومترية (بيانات الاستدلال البيولوجي) للمسافر في الدولة التي يقيم فيها الفرد في جميع دول مجلس التعاون. وهنا يطرح السؤال: لماذا لا يتم تبادل هذه المعلومات بين بلدان المجلس بحيث يتسنى لجميع المقيمين استخدام البوابات الإلكترونية للسفر بين هذه البلدان؟

ومن شأن تطوير بطاقة هوية موحدة، تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صادرة من دول مجلس التعاون أن تقلص طوابير الانتظار الطويلة، ويحدّ من تقديم الوثائق ويسهّل تتبعها، ويقدم فوائد أخرى للمقيمين والحكومات. ومن شأن تطبيق هذا الإجراء في دول مجلس التعاون أن يكون مثلاً جيداً يمكن أن تحذو حذوه مناطق أخرى في العالم.

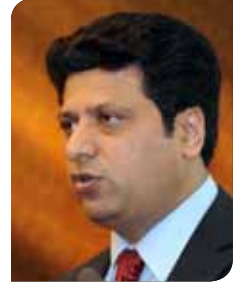
وتنفذ إحدى الشركات في قطر برنامجاً مماثلاً يسمى «تذاكر الدوحة»، هدفه توحيد الوصول إلى جميع الخدمات في الدولة. فمن خلال التسجيل في هذا البرنامج، يمكن للفرد الحصول على مختلف الخدمات، مثل: النقل والترفيه وغيرها من الخدمات الحكومية والخاصة. وتمنح «تذاكر الدوحة» هوية واحدة لكل الخدمات بما يساهم في تسهيل التنقل وتوفير الراحة لحاملها. ♦



هل يمكن توحيد الهوية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

د. تيجيندر سينغ

المدير والرئيس التنفيذي لشركة (Spanco)



الوثائق المأمونة لإثبات الهوية

طارق مالك

نائب رئيس مجلس إدارة
«هيئة قاعدة البيانات
الوطنية والتسجيل»
الباكستانية

■ تُعد «هيئة قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل» مؤسسة باكستانية حكومية، أما «هيئة قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل تكنولوجيز المحدودة» فهي شركة تابعة تعمل على أساس تجاري محلياً ودولياً. وتستخدم «قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل» نظامين بيومترين للتعرف على الوجه والبصمات. وقد قامت الهيئة بتعريف هوية 116 مليون شخص، وأصدرت 90 مليون بطاقة هوية.

ويصدر للمواطنين رقم مكون من 13 خانة تلقائياً. وتعد وثائق إثبات الهوية مهمة بالنسبة إلى الحكومة الباكستانية، إذ يتم استخدامها في قاعدة بيانات التعداد السكاني، وإصدار جوازات السفر، والحصول على خط هاتفي محمول، والعديد من التطبيقات الأخرى. أما أحدث استخداماتها، ففي التصويت خلال الانتخابات.

وقد اضطلعت «هيئة قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل» تكنولوجيز المحدودة» بعدد من المشاريع خارج باكستان، مثل: نظام التسجيل البيومترى للاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونظام إصدار جوازات السفر والتحكم بها (كينيا)، ونظام التسجيل المدني (السودان).

وفي شهر يونيو عام 2012، ستطرح «هيئة قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل» بطاقات ذكية جديدة ستمكّن الحكومة من تقديم المزيد من الخدمات. وتشمل الخدمات المستهدفة الخدمات المالية والحماية الاجتماعية وبرامج التعليم والرعاية الصحية. وقد تم إضافة عدد من مزايا الأمان إليها لضمان عدم تزويرها. ويستند تصميم الهوية الذكية إلى نظام تشغيل محلي. فهو يوفر لـ«هيئة قاعدة البيانات الوطنية والتسجيل» تطبيقات موسّعة لبرمجة واجهة تطبيقات الهوية. وقد تم بالأصل تطوير «تطبيق الهوية الأساسي». وسيكون بالإمكان استخدام البطاقة الذكية بطرق عدة، بما في ذلك عبر شبكة الهاتف المحمول للمدفوعات النقدية، وللتحقق من تسجيل الناخبين، على سبيل المثال لا الحصر. ◆

■ تطوّر استخدام وثائق إثبات الهوية الرسمية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. وتقع وسائل إثبات الهوية المتطورة في صلب أنظمة الهوية الجديدة. ويجب أن توفر بطاقات الهوية أنواعاً متعددة من إثبات الهوية، فهي تتطلب إطار معاملات آمن جداً، ولكن يجب أن تكون مفتوحة لقبول تطبيقات إضافية سيتم تطويرها.

وتبدأ عوامل النجاح الحاسمة من مرحلة التسجيل. وتعدّ جودة البيانات مهمة أيضاً في كل من قاعدة البيانات ووثيقة إثبات الهوية نفسها. ولا بدّ من تصميم البطاقات والبرمجيات وأنظمة الإصدار معاً.

ففي أنغولا كان المطلوب بشكل رئيسي سجلاً مدنياً يعتمد وثيقة مأمونة لإثبات هوية المواطنين وتحديثها. ولضمان التسجيل المأمون، جرى توفير شاحنات تسجيل متنقلة، ونقل البيانات عبر الأقمار الصناعية إلى مركز البيانات.

وثمة عدد من التقنيات متاح الآن، ولكن لا بدّ من جعلها تعمل معاً. فمثلاً، هناك بعض وثائق إثبات الهوية التي تحتوي على رقاقات تلامسية لا يمكن تغييرها. ولذلك، لا بدّ من تصميم تقنيات أحدث تأخذ التقنيات الأقدم في الاعتبار.

وعلى سبيل المثال، بطاقة الإقامة الأميركية (غرين كارد) تستخدم وثائق إثبات الهوية بطريقة «الوسائط الأمنية البصرية» وتقنية «الترددات اللاسلكية المحددة للهوية» (RFID). وقد استخدمت «الوسائط الأمنية البصرية» للتحقق من الهوية وتخزين البيانات، أما تقنية «الترددات اللاسلكية المحددة للهوية» فتسهّل عبور الحدود.

ولمكافحة التزييف، لا بدّ من إدخال عدد من المزايا الأمنية في عملية التصنيع. ومن المحتمل أن تسترشد الاتجاهات المستقبلية باتجاهات التكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الهواتف الذكية والحوسبة السحابية وتطوّر البطاقات الذكية، بما في ذلك البيومترات المحمولة المتعددة الوسائط. وليس المطلوب إيجاد معايير جديدة، ولكن تعزيز تدريب الموظفين المحليين ودعمهم يعدّ أمراً فائق الأهمية. ◆



مستقبل برامج الهوية الحكومية: عوامل النجاح الحاسمة والاتجاهات الناشئة

توماس هارينبيرغ

نائب رئيس المبيعات
وحلول الهوية الحكومية
في شركة
(HID Global)



الهوية الإلكترونية العالمية والفريدة

مانويل فيلاماري

مدير التعريف الحكومي
الأمن لشركة
(NagraID)

■ بين يدينا اليوم التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لإصدار بطاقة هوية عالمية فريدة أو بطاقة الخدمة الإلكترونية. وتشمل مختلف المعايير التي تطلبها الحكومات والوزارات (الأمن - الكلفة المنخفضة - التنفيذ السريع - الراحة وسهولة الاستخدام - قابلية التوسع - استخدام البنية التحتية الموجودة أصلاً)، وهو ما ينشده المواطنون أيضاً، وتحديداً الجوانب المتعلقة بأمن هوياتهم وحمايتهم من السرقة.

وتتمثل الطريقة التقليدية التي يتم بموجبها تطوير وثيقة إثبات الهوية في وضع كل المعلومات التي تحدد الهوية من مصادر مختلفة في رقاقة إلكترونية واحدة. وقد فشلت هذه العملية لأنها لا تعالج المسائل المحيطة بملكية المعلومات والمسؤولية عن تغطية التكاليف ومن الذي سيقوم بتحديث المعلومات بما يمنع تضارب المصالح والأدوار الحكومية.

وتشمل العوامل الرئيسة اللازمة لتطوير الهوية الإلكترونية الفريدة بنجاح العناصر الخمسة التالية: الأمن والراحة والتطور السريع واستخدام البنية التحتية المتوفرة.

وبحلول العام 2013 ستكون نصف الهواتف المحمولة تقريباً هواتف ذكية، وسيفوق عدد الهواتف المحمولة عدد الناس. هذه هي البنية التحتية القائمة. وبالإمكان إنشاء نظام يقوم على هذه البنية التحتية للتعرف بشكل آمن على أي مواطن في أي مكان وفي أي زمان.

وتتطلب البطاقات الذكية دائماً بنية تحتية مرتبطة بها، مثل أجهزة قراءة البطاقات. وعلى النقيض من ذلك، لا تحتاج منصة العرض إلى جهاز قراءة.

ولا تعدّ البطاقات البلاستيكية التقليدية آمنة أبداً. أما البطاقات الذكية فآمنة ولكن تكلفتها عالية ومعقدة ويتطلب تنفيذها قدراً كبيراً من الوقت والبنية التحتية. ولدى معظم الحكومات وزارة لتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا تحاول أن تضمن تحقيق التبادلية فيما بين الوزارات الحكومية الأخرى. ويمكن استخدام بطاقة الهوية كمفتاح آمن للوصول إلى البيانات عبر كافة الدوائر الحكومية. ◆

■ يؤكد نشر النظام البيومتري على نطاق واسع محدودية هذا النظام. ويتمثل الاختبار الحقيقي للنظام البيومتري في مدى موثوقية عمله في ظل ظروف العالم الحقيقي. وحين يفشل النظام البيومتري، يصبح عاملاً معرقلاً أكثر منه عاملاً إيجابياً.

وتلعب جودة البصمات دوراً مهماً في نجاح أي نظام بيومتري واسع النطاق. وتمثل البصمات ذات الجودة المتدنية تحدياً لعملية التسجيل. كما يمكن للبيانات ذات الدقة المتدنية أن تعرقل إلغاء البيانات المتكررة، والحد من تبادلية النظام، وزيادة تكاليف الإنتاجية والصيانة، وتعويق نظم الحكومة وبرامجها، والتأثير في راحة المستخدمين وأمنهم.

وغالباً ما يعمل المستخدمون النهائيون لبرامج الهوية في البلدان النامية في مهن تؤدي إلى تدهور بصمات أصابعهم. كما يؤثر العمر والعوامل البيئية في جودة البصمات. ولهذه الأسباب، لا تكون العديد من تقنيات الاستشعار التي تحقق أداء جيداً في ظروف يمكن التحكم بها قادرة على تكرار ذلك الأداء في العالم الحقيقي. وتعدّ عملية التصوير المتعدد الأطياف تكنولوجيا قوية في ظل ظروف العالم الحقيقي. فهي تصور ما تحت الطبقة السطحية للإصبع، وتلتقط صوراً واضحة للبصمات في كل الظروف.

وقد جرى بالأصل نشر هذه التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم. فعلى حدود هونغ كونغ على سبيل المثال، لا بدّ من التحقق من بصمات أكثر من نصف مليون شخص في شتى الظروف. وبعد اختبار البدائل، اختارت حكومة هونغ كونغ التصوير المتعدد الأطياف مفضلة هذه التقنية على التكنولوجيا البصرية التقليدية. كما استخدمت هذه التكنولوجيا في برنامج دمج مالي في إقليم بونديشيري بالهند، وحققت النجاح، على الرغم من عدم اعتياد المستخدمين عليه، وتنوع السكان الريفيين، والظروف المناخية الصعبة. ومن مزايا التصوير المتعدد الأطياف موثوقيته ودقته وأداؤه في ظروف العالم الحقيقي وقوته وسهولة دمجها في الحلول القائمة بالإضافة إلى سهولة استخدامه وانخفاض تكلفته امتلاكه. ◆



تحقيق أداء بيومتري موثوق في البرامج واسعة النطاق

سوجان ت. ف.

مدير التطبيقات
البيومترية في شركة
(Lumidigm)



تمثل مشاريع الهوية الذكية الوطنية دافعاً لنمو سوق الحلول التقنية للحكومة الإلكترونية، أما جوازات السفر الإلكترونية فهي بالأصل سوق واضحة، وكذلك تتطلب رخص القيادة حلاً مثالياً واحداً، كما تستلزم البطاقات الصحية في الغالب وجود شرائح إلكترونية تعمل بالاتصال التلامسي. ولكن مع الهوية الوطنية، تعد سلسلة المتطلبات الفنية واسعة للغاية وغير محددة بدقة.

وهناك حالياً 40 مشروع هوية وطنية جري تنفيذها في جميع أنحاء العالم، وأكثر من 60 مشروعاً قيد الإعداد. وتتطلع معظم المشروعات الجديدة إلى وجود شرائح إلكترونية هجينة أو لا تلامسية.

وتتسم المتطلبات بالتنوع، وتتراوح بين الهاجس الأمني والمخاوف المتعلقة بالتكاليف، وتتسارع وتيرة التوجه نحو دمج العديد من الخدمات الحكومية الإلكترونية في بطاقة واحدة. ويعدّ فهم متطلبات تطبيق هذه المشروعات المتعددة أمراً أساسياً لأداء أي مؤسسة في السوق.

وعلى سبيل المثال، تخطط روسيا لإصدار بطاقة إلكترونية موحدة لمواطنيها البالغ عددهم 130 مليون نسمة. وسوف تتضمن الهوية الخاصة بروسيا الاتحادية تطبيقات عدة كالتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية والمعاملات المصرفية، إلى جانب عدد من التطبيقات المستقلة أو الاختيارية. ولدى البرازيل والهند وإندونيسيا والصين جميعاً مشروعات مماثلة لكل منها متطلباتها الفريدة.

أما العقبات الرئيسية التي تعرقل اعتماد بطاقات متعددة التطبيق فتشمل: صعوبة التوفيق بين رغبات أصحاب المصلحة، وتعقيد النموذج التجاري والإطار التعاقدية، وصعوبة مراحل وضع المواصفات والتطوير، وضرورة وجود شركاء نشيطين في الإدارة، وإدارة دورة حياة البطاقة، وهي المرحلة الأهم. وتعتمد المشروعات الناجحة على التزام حكومي قوي وإدارة مشروع قوية إلى جانب سلطة معترف بها لإدارة دورة حياة البطاقة. ♦



الوثيقة الآمنة لإثبات الهوية

براق يلدر

مدير تطوير المبيعات
وأعمال الهوية في شركة
NXP Semico (-)
(ductors)



سرقة الهوية وانعكاساتها على المصارف

د. فالديمار
غروندنسين

مدير رابطة المصارف
الألمانية

■ لم تعد سرقة الهوية منذ وقت طويل خطراً على صناعة المصارف فقط، فالمصارف كانت القطاع الأول الذي تأثر عملاؤه بهذه الظاهرة. ومن منظور الجناة، كان عملاء المصارف هدفاً جذاباً على اعتبار أن المصارف هي الصناعة الوحيدة التي تتطوي على وصول مباشر إلى الأموال.

ولكن منذ فترة طويلة، تعرضت صناعات وقطاعات أخرى أيضاً لخطر سرقة الهوية. منذ أن اكتشفت جماعات الجريمة المنظمة المزيد من الاستخدامات المربحة للهويات المسروقة من العملاء والموظفين. وحتى البنى التحتية الحكومية الجديدة، من قبيل بطاقات الهوية الإلكترونية الجديدة، غير المحصنة ضد سرقة الهوية. ولذلك أصبح الأمن مسألة اقتصادية وسياسية إلى جانب كونه شاغلاً تقنياً.

وهناك العديد من التدابير التي أُخذت على صعيد السياسات على النطاق العالمي. ففي اليابان، أصبحت تكنولوجيا الشرائح الإلكترونية إلزامية في البطاقات المصرفية منذ عام 2004. وأطلق الاتحاد الأوروبي عدداً من المشاريع التنظيمية بشأن عدد من المسائل، من أبرزها الحوسبة السحابية والبنى الأساسية الحيوية والتصدي للجريمة الإلكترونية.

كما وضعت دول مختلفة استراتيجيات وطنية متنوعة في مجال الأمن الإلكتروني. ولم تعد المصارف المرتكز الرئيسي للتدابير المخطط لها في مجال السياسات، وإن كانت ستتأثر تأثيراً قوياً بالتشريعات الأوسع نطاقاً في مجال مكافحة سرقة الهوية.

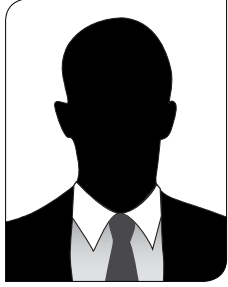
وتنص الاستراتيجية الوطنية الألمانية للهوية المؤسسية على سبيل المثال، والتي تسبقها وزارة الداخلية بالتعاون مع المكتب الاتحادي للحماية الوطنية والمساعدة في حالات الكوارث، على أن تضطلع بهذا الدور جميع الوزارات الاتحادية، على أن أمن المعلومات مسؤولية مشتركة بين الدولة ومشغلي البنى الأساسية الحيوية والمواطنين.



أصبح الأمن
مسألة اقتصادية
وسياسية إلى
جانب كونه
شاغلاً تقنياً..

وقد أدت استراتيجية الأمن الإلكتروني إلى تشكيل أربع فرق عمل بشأن التمرينات على التصدي لحالات الطوارئ والأزمات، والتصدي للأزمات والإدارة، والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، وصيانة خدمات الهوية المؤسسية. وهي تكفل أن تكون لدى الشركات في كل قطاع جهة اتصال وحيدة للتنسيق فيما يخص الشؤون المتعلقة بالأمن الإلكتروني.

ولم يعد بمقدور مجتمع الأعمال أن يختار بين التعاون وعدمه مع الحكومة فيما يخص السياسات الأمنية، إذ أن مجال تأثير ذلك على المجتمع أصبح يقتصر على كيفية التعاون وينطوي مثل ذلك التعاون على مزايا تجارية.



المميّزون - المستخدمون الخارقون خارج نطاق السيطرة

يوشان كولار

المدير الإقليمي لشركة
(سايبير آرك للبرمجيات)

■ لا شك أن بإمكان المستخدمين الذين يحظون بحق دخول «مميز» على الإنترنت الوصول إلى جميع البيانات سواء كانت مؤسسية أم شخصية. والحسابات المميّزة، مثل: الحسابات الرئيسية، وحسابات مديري المواقع، لا تدار على نحو جيد، لأن معظمها يشترك فيها مستخدمون متعددون، ولا تتغير كلمة السر الخاصة بها باستمرار، وهي متشابهة ضمن نظم عدة، وكثيراً ما تكون معروفة لمستخدمين حتى من خارج إدارة تكنولوجيا المعلومات، ولا توجد مراجعة بشأن من يدخلها، وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة لإجراء تغييرات عليها.

والشركات التي لا تراقب المستخدمين المميّزين لا تمتثل إلى الكثير من التراخيص الدولية مثل معايير (الأيزو 27001)، ومعيار أمن البيانات (DSS) في صناعة بطاقات الدفع (PCI)، وغيرهما.

والامتثال لسياسة صحيحة فيما يخص كلمة السر له أيضاً أهميته على اعتبار أن كلمات السر الثابتة عرضة لأن يستغلها العاملون السابقون مثلاً. وتقرّ نحو 41% من المؤسسات التي تدعي أنها طبقت معايير (الأيزو 27001) بتقاسم حسابات المستخدمين المميّزين. وقد بدأ المراجعون الخارجيون يلاحظون تلك المسائل.

وهناك عدد من التدابير المعيارية للتخفيف من آثار تلك المسائل، منها شخصنة الحسابات كافة (أي تحويلها بحيث تصبح متاحة لأشخاص بعينهم). ولا بد من اعتماد سياسات تتعلق بكلمة السر وتطبيقها فيما يخص الحسابات المميّزة. ولا بد من الاضطلاع بعمليات مراجعة داخلية منتظمة. بيد أن تلك التدابير غير كافية، والحلّ الأفضل، هو إرساء نظام حديث لإدارة الهوية المميّزة، نظراً إلى أنه يتيح إدارة كلمات السر المميّزة، ويرصد حسابات المستخدمين المميّزين. ◆

■ ربطت شبكة الإنترنت مليارات الحواسيب ببعضها. وقریباً، ستكون هناك أجهزة أخرى كثيرة غير الحواسيب مرتبطة بالإنترنت، وخصوصاً عن طريق تقنية الترددات اللاسلكية المحددة للهوية. وهذه الترددات لا تتطلب طاقة، ولا تشمل أجزاء متحركة. ولذلك، فإن الرقاقات أبدية بصورة أساسية.

ومع مضيّنا نحو توصيل مليارات الأجهزة الإلكترونية بشبكة الإنترنت، سوف يصبح من المستحيل التمييز بين الوقت الذي نكون فيه مرتبطين بالإنترنت وعبداً ذلك من الأوقات. سوف نكون متصلين بالإنترنت على الدوام! ولذلك، أعتقد أنه من المهم الحفاظ على ثقة المستخدمين لتفادي النتائج العكسية لهذه الظاهرة الواسعة الانتشار.

ولا بد من تعزيز النقاش المستمر عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بشأن السماح باستقبال الرسائل الإلكترونية للتسويق المباشر أو رفضها. ففي أوروبا يميل الرأي العام نحو اشتراط الموافقة. والأمر نفسه سيكون مطلوباً فيما يخص تقنية الترددات اللاسلكية المحددة للهوية.

ومعظم الشرائح الإلكترونية لا تتضمن حالياً آلية لإبطال المفعول، فهي نشطة وتبثّ على الفور. أما وجود قاعدة لاشتراط الموافقة، فمن شأنه ضمان عدم تفعيل جميع الإشارات لحظة قيام التعامل بعملية شراء إلا بناء على اختياره.

ويمثّل ذلك حقاً جديداً من حقوق المتعامل، ألا وهو حق التحكم بالشرائح الإلكترونية أو «إسكاتها». ومنح هذا الحق يستلزم تصميمًا جديداً لهذه الشرائح على المستوى الهندسي، وبالتالي إعادة النظر في التكلفة الإضافية التي ينطوي عليها إضافة هذا المستوى من التعقيد، والتي ستؤدي إلى ردود فعل سلبية عالمية حتمية أقل من ردود الفعل التي ستعقب الإخفاق في تطبيق هذا التصميم. ◆



صمّت الشرائح الإلكترونية وخصوصية الترددات اللاسلكية المحدّدة لهوية

برنارد بنامو

مبعوث الوزارات المتخصص
باستخدام الإنترنت في
وزارة البحوث والتعليم
العالي في وزارة الصناعة
والاقتصاد الرقمي
الفرنسية





■ تبني المصارف في العالم شبكة اتئمانية تسمح بإصدار بطاقات هوية إلكترونية مأمونة يمكن استخدامها على النطاق العالمي. وهذا أمر له أهميته بالنسبة إلى دوائر الأعمال والحكومات والمصارف، على اعتبار أن الثقة أمر أساسي في كل خطوة من خطوات أي تعامل عبر الإنترنت.

وقد استوعبت شركة (أيدن تراست) الدروس المستقاة من صناعة الصيرفة، وطبقها على نطاق أعم. فعلى سبيل المثال، يعد الحساب المصرفي مثلاً على هوية آمنة، لأن المصرف يوثق بوقوفه إلى جانب عميله.

وتضمن الهوية الإلكترونية التحقق الآمن من هوية من تتعامل معه، وتكفل القدرة على التحقق من هذه الهوية ومعرفة الجهة التي تقوم بإصدارها وكذلك إن كان اسم حامل الهوية اسماً حقيقياً وليس مجرد رقم. كما تولد الهوية الإلكترونية الثقة الكاملة في التصرف بناء على تعليمات تلك الجهة، وتضمن وجود قناة شفافة للمراجعة، واعتبار الهوية الإلكترونية مكوناً رئيساً للحد من المسؤولية والانكشافات الخارجية.

ولقد بادرت مجموعة من المصارف العريقة بإنشاء شركة (أيدن تراست) من أجل بناء نموذج اتئماني للحد من المسؤوليات المرتبطة بالمعاملات التي تضمن فيها المصارف هوية عملائها. والشبكة قابلة للتوسع بدرجة كبيرة، على اعتبار أن العملاء لا يتعاملون إلا مع مصارفهم، بينما تتعامل المصارف مع (أيدن تراست).

وقد تم تصميم النموذج بحيث يكون قابلاً للتطوير، وبما يتيح توسعته خارج النطاق المالي ليشمل أي مجال يتطلب ضماناً رقمياً للهوية. ومعروف أن العمل المشترك بين النظم القانونية العالمية ممكن بفضل النظام التعاقدى الحاكم، والذي يضع تسوية النزاعات ضمن نطاق قانون المسؤولية التقصيرية. وهذا النظام يعيد ابتكار دور المصارف باعتبارها المكان الأفضل لإدارة المخاطر التشغيلية المرتبطة بهوية المشاركين في إحدى المعاملات. ♦



سنّ القوانين العامة والخاصة فيما يخص التجارة الإلكترونية العالمية

جون بولارد

سفير عالمي لشركة
أيدن تراست

رؤية رئيس تنفيذي

آفاق تكنولوجيا الهوية



المتحدثون:

بيل بارنيل

الرئيس التنفيذي لشركة
(داتا لوجيك أي دي سي)

دنييس هيربرت

الرئيس التنفيذي لشركة
(اتش أي دي)

فرنر بلسينغ

الرئيس والمدير التنفيذي
لشركة (بيومتري)

كارل - أوتو
كونيكي

الرئيس التنفيذي
والمدير الإداري لشركة
(أوتو كونيكي)





دنييس هيربرت

الأطروحة:

**الهوية
الإلكترونية
الحكومية
الأمنة أصبحت
أكثر جاذبية
بسبب تزايد عدد
الطلبات عليها.**



■ تطوّر تعريف الهوية على مدى العقد الفائت باتجاه بطاقات التقنيات المتعددة، القائمة على تقنية الترددات اللاسلكية المحدّدة للهوية، على اعتبار أن الراحة مطلب أساسي للتعامل بتلك الوثائق، نظراً إلى أن نقيض ذلك وقلق التعامل عادة ما تقضي على مثل تلك التطبيقات.

والبطاقات الموجودة اليوم هي من النوع الذي يدمج عدة تطبيقات تقنية مثل: الشرائح الإلكترونية التلامسية، وتقنية الترددات اللاسلكية المحدّدة للهوية، والوسائط الأمنية البصرية وغيرها. وتوفّر البطاقات بدرجة متزايدة تقنيات متعددة من أجل المزيد من المرونة في الاستخدام في ضوء البنى التحتية الأساسية القائمة، وهو اتجاه أخذ في الزيادة. وقد طرأ تحول مطرد من الاعتماد على بطاقات الهوية الوطنية التقليدية إلى بطاقات الهوية الإلكترونية. وبحلول عام 2015، نتوقع أن تغدو 85% من جميع بطاقات الهوية الصادرة من النوع الإلكتروني. بيد أن تقنية قراءة مثل تلك الوثائق لم تنتشر على نطاق واسع بعد، وإنشاء تلك البنية الأساسية يستغرق وقتاً أطول مما يستغرقه إصدار الوثائق التقليدية.

وأحد الأمثلة على البطاقات المتعددة التقنيات، هو برنامج بطاقة الهوية الإلكترونية لقوات الشرطة الإيطالية (كارابينيري)، والتي تجمع بين الشرائح الإلكترونية غير التلامسية الممكنة لاسلكياً والوسائط البصرية وتقنيات الشرائح التلامسية. وقد حلت بطاقة الهوية الوحيدة هذه محل أربع بطاقات هوية، وتعد إحدى وثائق إثبات الهوية الأكثر أمناً في العالم.

كما تعد بطاقة الإقامة الأمريكية المعروفة بـ«الغرين كارد»، مثلاً آخر، حيث يُستخدم فيها عدد من التقنيات المختلفة، وتمثل هذه البطاقة أول استخدام لتقنية الترددات اللاسلكية الفائقة المحدّدة للهوية.

وفي المستقبل، قد يُستخدم الهاتف المحمول أيضاً كحامل لهوية الأفراد. وتوجد تقنيات يمكن أن تسمح بتحميل بيانات الهوية بشكل آمن على أجهزة الهاتف على نحو يكفل في الوقت ذاته الخصوصية وعدم القدرة على التعقب. ◆

■ ليس من السهل إرضاء مستهلك اليوم، سواء أكان تسوّقه في المتجر أو عبر الإنترنت أو عبر الهاتف. وثمة الكثير من الخيارات الرقمية المتاحة للشراء، بما فيها نقاط البيع داخل المتاجر والمواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية وغيرها. وهذا المشهد طرأت عليه تغييرات كثيرة في السنوات القليلة الماضية.

فتجّار التجزئة الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية شرعوا بتغيير طريقة تفكيرهم والتحول نحو صيغة المتاجر الأصغر حجماً. وهذا يضع ضغطاً كبيراً على النظم اللوجستية المطالبة بأن تتمتع بدرجة فائقة من الكفاءة.

وهناك بعض تجّار التجزئة الذين يسمحون للعملاء بطلب منتجاتهم عبر الإنترنت واستلامها في المتاجر، بينما يقوم آخرون بتسليم تلك المنتجات في خزانات آمنة في مواقع مناسبة. وهناك حاجة إلى أن يحصل المستهلكون على المعلومات الآنية بما يحق رضاهم على نحو سريع وآمن.

وقد أدى ذلك إلى حدوث طفرة في كمّ ونوع البيانات المتداولة، وكذلك في القدرة على إدارة تلك البيانات وتحليلها. مع العلم أن متطلبات الحصول على البيانات تحتم على مزوّديها وعلى الهيئات الحكومية أن تضمن الأمن والسرعة.

وتدقّق المعلومات عن طريق سلسلة الإمداد يعني أنه لم يعد بالإمكان النظر إلى العالم على أنه «صومعة». فالمطلوب هو التبادل الفوري للبيانات بين المتاجر والمستودعات والمصنّعين وشركات الإمداد اللوجستي، لأن إرضاء المستهلك يتطلب أن تعمل أجزاء سلسلة الإمداد مع بعضها ومن دون أخطاء. ◆



بيل بارنيل

الأطروحة:

**الثورة الرقمية
والتواصل
الشبكي بين
الأجهزة والتنقل
وزيادة جمع
المعلومات أمور
تدفع إلى الابتكار
الذي من شأنه
تحسين تجربة
التسوق.**



إي.إي.أ. | ID WORLD
أي.أو.إي. | أي.أو.إي.أ.



كارل-أوتو
كونيكي

الأطروحة:

**إصدار البطاقات
مركزياً هو الخيار
الأكثر أمناً لكن
الطلب يتركز
على الإصدار
الفوري**

■ ستحتفظ وثائق التعريف المادية بأهميتها لزمن طويل. وقد أدت التغيرات العالمية في التنقل إلى تغيير معنى وثائق السفر الدولية. وأدى نشوء التهديد المتمثل في الإرهاب والجريمة طلباً هائلاً على تأمين تلك الوثائق. وتتضمن وثيقة الهوية الحديثة ما يزيد على 25 عنصراً من عناصر الأمن، وهي تفسح المجال لتطبيقات جديدة مثل: الحكومة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، في وقت عززت فيه الأنظمة الديمقراطية الطلب على الراحة في العلاقة بين الحكومة والمواطن.

إن تحقيق التوازن بين توقعات المتعاملين من حيث الراحة والحاجة إلى الأمن، هو التحدي المائل أمام برامج الهوية الحكومية جميعها. وهذه المطالب لا يمكن تحقيق التوازن بشأنها إلا عن طريق إصدار وثيقة آمنة.

وتشمل المخاطر الأمنية في هذا المجال خطر وقوع النماذج الأصلية (الفارغة) للوثائق في أيدي الجهات الخطأ، وتزوير الوثائق الشخصية، والاحتيايل الرسمي وقت الإصدار، والمخاطر أثناء النقل.

وعلى الرغم من أن الإصدار الفوري للوثائق يريح المتعاملين، إلا أنه ينطوي على مخاطر عالية من حيث الاحتيايل والأمن وضياح البيانات. ومع أن الإصدار المركزي للوثائق يستهلك وقتاً طويلاً وغير مريح لكنه أكثر أمناً. كما أن طريقة توزيع الوثائق الشخصية هي أحد عوامل المخاطر الأمنية الشاملة. ◆



فرنر بلسينغ

الأطروحة:

**الاستدلال
البيومترى قد
يصبح بديلاً عن
كلمة السر**

■ من الممكن اليوم جعل الهاتف الذكي يتحقق آلياً من هوية صاحبه على نحو آمن باستخدام التقنيات المتوفرة حالياً. وقد تم تطوير محرك البحث (غوغل) ودمجه بخاصية الاستدلال البيومترى على الوجوه في أحدث إصداراته من نظام (أندرويد). وتقوم نسخة (ويندوز 8) بالشيء نفسه، إلا أن المشكلة تكمن في إمكانية التحايل على هذه الأنظمة، مع إمكان تقادي ذلك باستخدام ثلاث سمات مجتمعة للاستدلال البيومترى، من خلال التعرف على الوجه والصوت والكلام عبر الطلب من المتحدث أن ينطق بأربعة أرقام يولدها الجهاز عشوائياً. وهذا من شأنه تحصين الجهاز ضد هجمات التحايل وتكرارها.

والطريقة الأبسط تتمثل بدمج أشكال التحقق بالوجه والأذن والصوت، على اعتبار أن النظام يحاكي العملية الطبيعية للرد على الهاتف. ويقبل النظام الصوت فقط، لكنه يعمل عند مستوى أقل أمناً ويتيح دخولاً مقيداً. ويمكن دمج النظامان للحصول على نظام تدريجي للدخول بمستويات أمن متصاعدة.

والتقنية الأخرى للتحقق الآمن من الهوية عن طريق الهاتف «الذكي» تتمثل في الاستدلال البيومترى استناداً إلى طريقة المشي. ويوفر ذلك طريقة لمنع السرقات. وتشمل التطبيقات المتوفرة التحقق من الهوية للدخول المادي، وتوفير قدرات موثوقة وسهلة لتحويل الأموال، وإتاحة الدخول الآمن إلى الإنترنت في البيئات غير الآمنة. ◆



مشارك: يبدو أن الهاتف هو الحصان الرابح في المستقبل باعتباره الأداة المفضلة للتعريف بالهوية.

بلسينغ: يوفر الهاتف أمن الهوية لصاحبه لأن معلومات إثبات الهوية مخزنة في خادم التوثيق المركزي.

هربرت: إمكانية الاحتفاظ بمعلومات إثبات الهوية في مكانين لا يبدو أنها تمثل مشكلة.

كونكي: هناك من تتبأ بأن قدوم البطاقات الائتمانية سوف ينهي الوجود المادي للعملة، لكن ذلك لم يتحقق.

بارنيل: ليس الكل عنده هاتف ذكي، لذلك نحن بحاجة إلى نظم أخرى للوصول إلى عموم السكان.

جيرودي: يمكن أن تتعايش بطاقة الهوية والهاتف لفترة طويلة. ولكي تصبح الهواتف حلاً أجدى، ينبغي لقطاع الصناعات التحويلية أن يدعم تصميم أجهزة إلكترونية أطول عمراً بما يتيح إدراج من لا يمكنهم تحمل تكلفة شراء هواتف جديدة باستمرار.

بلسينغ: لا يُشترط أن يُنجز كل شيء بواسطة الهاتف المحمول، لكن بالنسبة إلى كثيرين تصبح مقاومة ما توفره هذه التقنية من أمن وراحة. كما يتعين علينا النظر في حالات من يملكون هواتف لكن ليست لديهم حسابات مصرفية.

مشارك: في الهاتف الكثير من العناصر الأمنية، حيث أن المستخدم لديه خيار بين التقنيات من قبيل البطاقات الرقمية الآمنة. ويمكن أيضاً استخدام البطاقات الذكية في الهواتف عبر تقنية البلوتوث.

بلسينغ: ما يزال النظام البيومترى مهماً من أجل الاستخدام الآمن للهواتف.

مشارك: الهواتف وغيرها من الأجهزة لن تحل محل البطاقات الذكية وجوازات السفر لفترة زمنية طويلة.

بلسينغ: الهاتف المحمول لا يحل محل جواز السفر، وإنما يُستخدم أكثر لتحقيق الراحة اليومية.



أنشطة وفعاليات

على هامش القمة

أيو.إي.إي. | ID WORLD
أيو.إي.إي.

سيف بن زايد يلتقي المشاركين في القمة

التقى الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، عدداً من المسؤولين الدوليين المشاركين في فعاليات قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012.

وضم الوفد الزائر كل من رونالد ك. نوبل الأمين العام للإنتربول، وجيرالد سانتوكجي رئيس وحدة شبكة المشاريع وتعريف الترددات اللاسلكية ممثل الاتحاد الأوروبي، وعبد الملك آل الشيخ ممثل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وصوفي ليندن ممثلة الأمم المتحدة لقطاع الاتصالات ووزيرة الاتصالات الفنلندية السابقة، وهون كينجي وزير الصناعة الكيني، وعدداً من ممثلي الدول الخليجية المشاركة في القمة.

وتم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ضمن فعاليات قمة أبوظبي للهوية 2012.

وأكد سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، لدى استقباله الوفد الزائر في مكتبه، على أهمية الملتقيات الدولية المتخصصة بقضايا أنظمة الهوية المتقدمة، كمنصة لتبادل الأفكار والخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات، بما يساعد على تجاوز التحديات التي يواجهها العالم وخاصة مع تنامي ظاهرة سرقة وتزوير الهوية، الأمر الذي من شأنه تعزيز الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة، وبالتالي دعم منظومات الأمن والأمان لصالح

المجتمعات والمواطنين.

وحث سموه المشاركين في القمة على تعزيز قنوات التواصل فيما بينهم، وتبادل الخبرات التي من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

كما أكد سموه لممثلي دول مجلس التعاون الخليجي المشاركين في القمة حرص دولة الإمارات على تكثيف الجهود المشتركة على مستوى المجلس للاعتداد ببطاقة الهوية وتسريع عملية ربط أنظمة الهوية بين الدول الأعضاء، وصولاً إلى تحقيق المصلحة العليا لدول وشعوب مجلس التعاون، بما يعزز الأمن الوطني والفردي على مستوى الخليج العربي.

ووجه سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، بعقد قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة في مختلف إمارات الدولة في دوراتها المقبلة مستقبلاً، وذلك بهدف تعميم الفائدة وتوسيع دائرة مشاركة المؤسسات الحكومية بالدولة في هذا الحدث العالمي، وبما يدعم مشروع التحول نحو الحكومة الإلكترونية على مستوى الإمارات. كما وجه سموه بتوثيق أوراق العمل المشاركة في القمة.

وحضر اللقاء الفريق سيف عبدالله الشعفار وكيل وزارة الداخلية، واللواء أحمد ناصر الريسي مدير عام العمليات المركزية في شرطة أبوظبي عضو مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، والدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية. ◆

«الهوية» قرب إنجاز السجل السكاني للإمارات

■ أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، أن دولة الإمارات العربية المتحدة باتت على مشارف إنجاز مشروع السجل السكاني وبطاقة الهوية، الذي يعتبر أحد أضخم المشاريع التكنولوجية الحديثة على مستوى المنطقة.

وكشف الدكتور الخوري في حينها عن وصول إجمالي عدد المسجلين في نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية إلى أكثر من 6.2 ملايين مواطن ومقيم على مستوى الدولة، وذلك منذ نشأة الهيئة وحتى منتصف مارس 2012.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها سعادة مدير عام هيئة الإمارات للهوية رداً على أسئلة الصحفيين على هامش قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، حيث أعلن عن وصول معدل المسجلين الجدد ببطاقة الهوية إلى أكثر من 350 ألف شخص شهرياً على مستوى الدولة، مقابل طباعة نحو 600 ألف بطاقة جديدة ومجددة في الشهر الواحد، لافتاً إلى وصول إجمالي عدد معاملات بطاقة الهوية المنجزة شهرياً بمختلف أنواعها إلى أكثر من 600 ألف معاملة.

وقال الدكتور الخوري إن هيئة الإمارات للهوية عازمة على الانتهاء من تسجيل جميع سكان الدولة في إطار خطتها الاستراتيجية 2010-2013، مستندة في ذلك إلى دعم قيادة الدولة اللامحدود لهذا المشروع الوطني الاستراتيجي، وحرصها على الاستفادة من التقنيات المتقدمة في تحسين الأداء والعمل الحكومي الإلكتروني.

وأضاف الدكتور الخوري أن هيئة الإمارات للهوية وضعت مشروع تعزيز البنية التحتية للحكومة الإلكترونية على رأس أولوياتها بالتزامن مع قرب الانتهاء من تسجيل سكان الدولة، وذلك انطلاقاً من رسالتها وتماشياً مع خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية 2014، والتي تهدف إلى رفع مستوى التحول الإلكتروني في القطاعات الخدمية وإقامة بنية تحتية إلكترونية متقدمة وتوفير بنية تشريعية وقانونية وتنظيمية مناسبة لتقديم خدمات إلكترونية متقدمة.



ورفع الدكتور الخوري أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، على الرعاية الكريمة التي يوليها سموه إلى هذه الهيئة الوطنية الرائدة من خلال دعم سموه الموصول وتوجيهاته السديدة والحكمة لهذه الهيئة ومسيرتها.

وأعرب الدكتور الخوري عن خالص الشكر وبالغ التقدير للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، على رعاية سموه الكريمة لفعاليات قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، مؤكداً أن هذه الرعاية السامية تعكس حرص القيادة العليا في الدولة على دعم وتمكين «المجتمعات المعرفية» من خلال رعاية مثل هذه الملتقيات العالمية.

كما أثنى الدكتور الخوري على دور مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في دعم فعاليات القمة في دورتها الخامسة. ◆



د. الخوري:
الإمارات شارفت
على إنجاز أحد
أضخم المشاريع
التكنولوجية في
المنطقة



الدكتور جمال سند السويدي

جائزة القيادة
المتفردة والنظرة
المستقبلية

«قمة الهوية
العالمية»
تمنح جمال
السويدي
«جائزة
القيادة
المتفردة
والنظرة
المستقبلية»

■ منحت لجنة التحكيم الدولية لقمة الهوية العالمية (ID WORLD)، سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية «جائزة القيادة المتفردة والنظرة المستقبلية»، وذلك تويجاً لدور سعادته البارز في تأسيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودعمه لمجالات البحث العلمي، التي كان لها كبير الأثر في نشر المعرفة والفكر وترسيخ أسس البحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام.

وقام بتسليم الجائزة لسعادة الدكتور جمال السويدي، معالي صوفي ليندن ممثلة الأمم المتحدة لقطاع الاتصالات، بحضور سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، وذلك في ختام قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012 التي استضافها مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية على مدى يومين. ◆

■ كرمّت هيئة الإمارات للهوية سعادة الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وذلك تقديراً للتعاون والجهود التي بذلها الدكتور السويدي وأسرّة المركز في دعم مشاريع وخطط هيئة الإمارات للهوية الاستراتيجية، والتي كان آخرها استضافة المركز فعاليات قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة.

وقام سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية بتسليم درع الهيئة لسعادة الدكتور جمال السويدي في مكتبه بمقر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وأكد الدكتور السويدي في تصريح له بهذه المناسبة، أن هذا التكريم يضيف حوافز نوعية جديدة لمزيد من العمل والتفاني وبذل الجهود الهادفة لتحقيق رؤية قيادة الدولة الحكيمة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، لنهوض دولة الإمارات العربية المتحدة في مناحي التنمية المستدامة كافة إلى أعلى المراتب، والرقي بين بلدان العالم، وتحقيق طموحات شعب الإمارات والوصول به إلى أعلى درجات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وجدّد سعادته استعداد مركز الإمارات لتقديم أي دعم بحثي وفتني واستشاري لأية مؤسسة في الدولة سواء كانت من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص بل أية مؤسسة أو جهة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن البلدان العربية.

وقال السويدي: «إن الرسالة التي يحملها مركز الإمارات نحو تنمية شعوبنا، ستظل مفعمة بالقيم الوطنية والعربية والإنسانية الأصيلة ما دارت الأيام».

وأعرب سعادته عن بالغ تقديره واعتزازه وخبرائه مركز الإمارات بهذا التكريم الذي حظي به من لجنة التحكيم الدولية لقمة الهوية العالمية، ومن جانب هيئة الإمارات للهوية، متمنياً للهيئة تحقيق المزيد من الإنجازات لتنمية دولة الإمارات وخدمة شعبها وتقدمه. ◆



د. السويدي:
التكريم يضيف
حوافز نوعية
جديدة لمزيد من
العمل والتفاني
لتحقيق رؤية
القيادة الحكيمة
للدولة



■ وقعت هيئة الإمارات للهوية اتفاقية تعاون مشترك مع المعهد البريطاني للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، تهدف إلى دعم البحث العلمي في مجال تقنيات الحد من سرقة الهوية وآليات توظيف بطاقة الهوية في تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتجارة والاقتصاد الإلكتروني.

ووقع الاتفاقية سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، ومحمد فارمر الرئيس التنفيذي للمعهد البريطاني للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، وذلك على هامش قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، وفي مقر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبي.

وجاء توقيع الاتفاقية في إطار سعي الهيئة لتعزيز البنية التحتية للحكومة الإلكترونية وتفعيل الربط الإلكتروني مع مختلف المؤسسات الخدمية الحكومية في الدولة، وذلك انطلاقاً من رسالة الهيئة ورؤيتها وخطةها الاستراتيجية 2010-2013، وتماشياً مع خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية 2012-2014، والتي تهدف إلى رفع مستوى التحول الإلكتروني في القطاعات الخدمية وإقامة بنية تحتية إلكترونية متقدمة، وتوفير بنية تشريعية وقانونية وتنظيمية مناسبة لتقديم خدمات إلكترونية متقدمة.

واتفق الطرفان على ضرورة تحسين ورفع كفاءة العوامل المتعلقة بالتقنيات والأنظمة المستخدمة والكوادر الوظيفية، بما يساعد على تعزيز الاتصال المباشر بين الإدارات المعنية لتحسين وتطوير الحلول التكنولوجية ونظم المعلومات، إضافة إلى تحسين أنظمة تقييم الموظفين والأنظمة الأخرى المرتبطة بتطوير وتحسين أدائهم، بما يخدم سعي الهيئة الدائم للارتقاء بخدمة المتعاملين.

ويعتبر المعهد البريطاني للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية أحد أبرز المعاهد العالمية المتخصصة بتوفير خدمات تعليمية وأكاديمية وبحوث تركز على مساهمة البحث العلمي في مجالات تكنولوجية متعددة، منها دعم الأمن المحلي والدولي وخدمات تقنيات المعلومات الحيوية. ♦

اتفاقية تعاون

«الهوية» توقع اتفاقية تعاون مع المعهد البريطاني للتكنولوجيا

الاتفاقية تهدف
إلى دعم البحث
العلمي في
مجال تقنيات
الحد من سرقة
الهوية

نقل مباشر لوقائع القمة

■ وفّرت هيئة الإمارات للهوية خدمة النقل المباشر بالصوت والصورة لوقائع قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، وذلك عن طريق موقعها الإلكتروني، ويهدف تعميم المعرفة وإتاحة الفرصة لموظفي الهيئة وللمهتمين بقضايا الهوية لتابعة مجريات القمة والاطلاع على أوراق العمل المشاركة في الحدث.

وتجاوز عدد الأشخاص الذي تابعوا مجريات جلسات القمة التي أقيمت فعالياتها في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي، أكثر من ألفي شخص.

وقد وفّرت الهيئة هذه الخدمة للمرة الأولى في فعاليتها، وذلك بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ◆



البالغ بأهمية هذه القضية والعمل على مواجهة التحديات المرتبطة بها خاصة مع توسع دولة الإمارات في تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية والاعتماد المتزايد على بطاقات الهوية في إنجاز الكثير من المعاملات في مختلف مؤسسات الدولة الأمر الذي يتطلب معه الاهتمام بأمن المعلومات باستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية والأنظمة الحديثة وسد أي ثغرات يمكن من خلالها التلاعب ببطاقات الهوية أو تزويرها.

ونوهت النشرة بأن الإمارات أصبحت على مشارف إنجاز مشروع السجل السكاني وبطاقة الهوية الذي يعتبر أحد أضخم المشروعات التكنولوجية الحديثة على مستوى المنطقة، مشيرة إلى حرصها على توفير بنية تحتية متطورة لأمن المعلومات لإنجاز هذا المشروع الحيوي سواء من خلال اقتناء أرقى التقنيات والتكنولوجيات التي تسهم في إثبات الهويات وتأكيداتها أو من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن. ◆

■ أكدت نشرة «أخبار الساعة» حرص الإمارات على تطوير بطاقات الهوية الذكية، وأنظمة التعريف بالهويات الرقمية لارتباطها بالأمن الوطني، وذلك من خلال توفير بنية تحتية متطورة لأمن المعلومات.

وقالت «أخبار الساعة» في نشرتها الصادرة بتاريخ 20 مارس 2012، وتحت عنوان «قمة أبوظبي والتحديات الأمنية المتجددة»، إن «قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012، التي عقدت لمدة يومين، واختتمت فعالياتها (أمس) في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبي، برعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، تكسب أهمية نوعية كبيرة ليس لأنها استضافت الشركات العالمية الرائدة والخبراء المتخصصين في صناعة بطاقات الهوية الذكية، وأنظمة التعريف بالهويات الرقمية فقط، وإنما لأنها تناولت واحداً من أهم الموضوعات الحيوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني ليس في دولة الإمارات فحسب، ولكن في دول العالم أجمع وخاصة مع تزايد قضايا الجرائم المنظمة المرتبطة بتزوير الهوية ما يجعل من التركيز على هذه النوعية من الجرائم والبحث في كيفية مواجهتها أولوية أمنية قصوى.

وأضافت النشرة التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أن الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان أكد في كلمته بمناسبة انطلاق فعاليات القمة حرص قيادة البلاد على تطوير سلسلة من المنظومات التكنولوجية المتكاملة، من خلال إنشاء بنية تحتية متطورة وأمنة لإثبات الهويات وتأكيداتها في هذا العالم المتغير باستخدام أحدث ما توصلت إليه العلوم الحديثة في هذا الشأن.

وأوضحت أن جهود الدولة في هذا المجال تعكس الإدراك

نشرة أخبار الساعة:

الإمارات توفر بنية متطورة وأمنة لإثبات الهويات وتأكيداتها





جناح «الهوية»

■ ... وشاركت هيئة الإمارات للهوية بجناح خاص في المعرض المصاحب لقمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة، حيث استعرضت عدداً من مطبوعاتها وأبحاثها العلمية التي توضح رؤيتها ورسالتها وخطتها الاستراتيجية 2012-2013، وأبرز المشاريع والمبادرات المنبثقة عنها.

كما عرضت الهيئة عدداً من الأجهزة الإلكترونية التي تستخدمها في عمليات تسجيل السكان إلى جانب عدد من أحدث أجهزة الخدمة الذاتية التي تعتمز توفيرها للمعاملين معها في إطار سعيها الدائم للارتقاء بمستوى خدماتها. ♦

■ شاركت أكثر من 20 شركة عالمية متخصصة بصناعة الهوية الرقمية وتوفير الأنظمة والحلول التقنية، في المعرض الذي صاحب قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة 2012. وعرضت الشركات في المعرض الذي أقيم في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أحدث أنظمة الهوية المتقدمة وآخر ما توصلت إليه تكنولوجيا بطاقات الهوية الذكية. وأكد المشاركون أهمية المعرض كأحد أبرز الأحداث المتخصصة بصناعة الهوية المتقدمة التي يحرصون على حضورها باستمرار على مستوى المنطقة، حيث يعتبر منصة متميزة تساهم في تمكينهم من التعريف بأحدث منتجاتهم وآخر مبتكاراتهم في قطاعات الأمن المعلوماتي وأنظمة الهوية الرقمية، وكذلك للتعرف على احتياجات المؤسسات والهيئات العاملة في هذا المجال. ♦

المعرض
المصاحب للقمة

**20 شركة
عالمية
عرضت
أحدث أنظمة
الهوية
المتقدمة**

أيو.وورلد | ID WORLD
أبوظبي

قالوا عن القمة



المدير العام في حوار مع وزير كيني مشارك في القمة

■ تكتسب قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة أهمية بارزة عاماً تلو عام من خلال مناقشتها الاتجاهات العالمية المرتبطة بصناعة الهوية وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه الصناعة. وتثبت القمة مجدداً أن موضوع التعريف بالهوية يخضع لتطورات هائلة ومتسارعة.

الدكتور المهندس علي محمد الخوري

مدير عام هيئة الإمارات للهوية

■ لقد كنا مذهولين في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة بعد أن تعرفنا على عمليات تنفيذ أنظمة الهوية في الدول الأخرى التي استطاعت، تسهيل الحركة والمعاملات والتسجيل الاجتماعي والتقدم في إدارة الهوية.

الدكتور حسني فاهي

قائد الفريق التقني للنظام الإلكتروني لبطاقات الهوية في وزارة الداخلية الإندونيسية

■ كنت مسروراً للغاية بمستوى القمة وجودة أوراق العمل التي جرى مناقشتها، لكنني أصبحت الآن معتاداً على المستوى التنظيم والتخصيص المتميز لهذا الحدث العالمي، وقد بهرتني نخبة الشخصيات البارزة المشاركة في الجلسة الافتتاح وعلى مدار أيام القمة.

سبارغوي أكلي

خبير تكنولوجيا في شركة «إنترميك»

■ يسرني دائماً المشاركة في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة لتبادل وجهات النظر ومناقشة الأفكار التي نعمل على تطويرها، أو للتعرف على أفضل الممارسات الأخرى في السوق. وقد كان الحدث بمثابة فرصة رائعة لمعرفة حاجات المؤسسات في المنطقة.

أليكساندر مارتينز

مدير التسويق العالمي في شركة «مورفو»

■ يمكن القول إن قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة عبارة عن مجتمع لتبادل الأفكار بانفتاح وبهدف تطوير علاقات العمل. وقد أثبتت القمة أنها حدث بارز على هذا المستوى، فهي تشكل بيئة مجتمعية تكبر فيها فكرة بطاقة الهوية العالمية كجهود مجتمعي وإنساني مشترك.

بيتر وينت

الرئيس التنفيذي لشركة

«دبليو سي سي سمارت سيرتش أند ماتش»

■ لقد كانت هذه القمة بمثابة فرصة بارزة لتعزيز التعاون والتواصل مع المؤسسات المهتمة بأنظمة الهوية المتقدمة. كل الشكر للقائمين على الحدث، ونتطلع لحضور دورة القمة المقبلة في فرانكفورت.

أرنيم فون سكويدلر

نائب رئيس شركة «أمريكا للأوراق المالية في أوروبا وأفريقيا»

■ القمة كانت مهمة جداً، ولا شك أن الحدث في تطور مستمر عام تلو عام. ويتميز الحدث باستقطابه عدد كبير من المسؤولين الحكوميين من مختلف دول العالم وليس فقط الموردين. وقد جرى تبادل وجهات النظر والتعرف على أحدث تطورات صناعة الهوية وتأثيرها على مستقبل المجتمعات. وقد أعجبتني المناقشات جداً، فمن الضروري تحقيق التوازن بين التكنولوجيا والاحتياجات البشرية.

كارل أوتو كونيك

الرئيس التنفيذي لشركة «أوتو كونيك»



87

■ أنا في الواقع مسرور لمشاركتي في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة، وقد لاحظت أن اختيار الموضوعات والعروض ينم عن فهم شديد لحيثياتها، خاصة فيما يتعلق بالابتكار في مجال البريد والحوسبة السحابية والصحة الإلكترونية، وبعيداً عن هذا، فقد كان التواصل مع المتحدثين والعارضين والمنظمين المختلفين في الحدث مفيداً للغاية، وأنا سعيد للغاية فعلاً بمشاركتي في هذا المؤتمر.

روداه ماسافيرو

رئيس مجلس إدارة «اتحاد البريد الأفريقي»

■ كالعادة، أنا سعيد لمستوى تنظيم القمة على هذا النحو من الاحترافية. ودائماً ما تكون قمة أبوظبي مثالية من حيث المضمون والشكل والتنظيم.

ويرنر بليسنج

الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لشركة «بيوميتري»

■ لقد كان من الرائع أن أشارك في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة وأتبادل الأفكار مع الخبراء المشاركين بشكل بناء.

فيجاي سارادي

نائب الرئيس ورئيس الموقع في المعهد الوطني للحكومة الذكية

■ كان من الرائع والمشرّف بالنسبة لي أن أشارك في هذا الحدث، وأتطلع لمواصلة هذه العلاقة الطيبة مع القائمين على تنظيم هذه القمة العالمية المهمة.

ماكس سنيجدر

المدير العام لمجموعة «يوروبيان بيوميتريكس»

■ كانت تجربة مهمة للغاية، وكان التنظيم والدعم رائعين.

سفين هوثر

الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «بلانيت آي دي»

■ أنا سعيد للغاية لمشاركتي في قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة. وأود أن أثنى على مستوى التنظيم الممتاز ونخبة المتحدثين والتوازن في المحاور التي تم مناقشتها والتي تغطي كافة جوانب صناعة الهوية المتقدمة.

جون بولادر

السفير العالمي لتحالف شركة «ايدن ترست»

■ تهانينا على العمل الجيد. لقد قمتم بعمل رائع.

خوان جيزوس توريس كارونيل

مدير الأنظمة التقنية والابتكار في هيئة البريد الإسبانية

■ لقد أصبحت قمة أبوظبي العالمية المرجع الرئيس لجميع المؤسسات الحكومية والخاصة في المنطقة بشأن المواضيع ذات الصلة بأنظمة الهوية المتقدمة والتحقق من شخصية الأفراد.

مانويل فيلامايور

مدير أنظمة الهوية الحكومية والأمنية شركة «ناجرا آي دي»

■ نقدم خالص التهاني على تنظيم هذا الحدث الناجح. ونشكركم على كرم الضيافة في أبوظبي، لقد كان حدثاً مفيداً ومميزاً وغنياً.

فايز م. إسحاق

رئيس الحرم الجامعي في معهد الشهيد ذو الفقار علي بوتو للعلوم والتكنولوجيا

■ لقد كان هذا الحدث بمثابة إنجاز جديد للمهتمين بأنظمة الهوية المتقدمة، وأمل في حدوث انجازات جديدة في العلوم والتكنولوجيا والأعمال المرتبطة في هذا المجال. وكالعادة، كانت قمة أبوظبي علامة فارقة حيث أتاحت الفرصة للجهات المعنية لتبادل الأفكار وعرض الرؤى والخبرات.

الدكتور جيرالد

سانتوكجي

رئيس وحدة المؤسسات المترابطة وتحديد الترددات الإذاعية في المفوضية الأوروبية

■ لقد كان الحدث مفيداً وممتعاً جداً، وخاصة جلسة...

ألبن فيراود

رئيس مجلس إدارة شركة «أوبيثور تكنولوجيا»



مؤتمر
ومعرض
الشرق
الأوسط
للبطاقات
والدفع
الإلكتروني

الشرق الأوسط
للبطاقات
والدفع
الإلكتروني



نبذة عن الحدث



■ شاركت هيئة الإمارات للهوية في فعاليات مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012 بصفتها الراعي الحكومي الرسمي للحدث الذي أقيمت فعالياته خلال الفترة 15-16 مايو 2012 في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

وجاءت رعاية الهيئة لهذا الحدث، في إطار التزامها بدعم مجتمع المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وترجمة لأحد أهم محاور خطتها الاستراتيجية المتعلقة في تعزيز ثقافة الهوية الرقمية والتعريف بأهميتها ودورها وأفاقها المستقبلية.

وركزت الهيئة من خلال مشاركتها في الحدث الذي نظمته شركة «تيراين»، على التعريف بمشروع بطاقة الهوية الذكية، باعتباره أحد أبرز المشاريع التكنولوجية الحيوية التي تنفذها الدولة، الهادفة إلى المساهمة في تعزيز الأمن الوطني والفردى، والمحافظة على سجل سكاني دقيق وشامل، ودعم مشاريع الحكومة الإلكترونية وتبسيط الخدمات وتسهيل المعاملات.

وقد افتتحت هيئة الإمارات للهوية فعاليات معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012، بكلمة ألقاها سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام الهيئة، وذلك بحضور كل من سعادة المهندس محمد عبدالعزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد عضو مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، واللواء أحمد ناصر الرئيسي مدير عام العمليات المركزية في القيادة العامة لشرطة أبوظبي عضو مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين في الدولة.

وفيما يلي كلمة سعادة مدير عام هيئة الإمارات للهوية في افتتاح الحدث:





كلمة مدير عام هيئة الإمارات للهوية

■ تنعقد فعاليات دورة «مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني» هذا العام، في وقت شارفت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة على إنجاز مشروع السجل السكاني وإصدار بطاقة الهوية لكافة مواطنيها والمقيمين على أرضها.

كما يتزامن انعقاد هذا الحدث، مع دخول الجهات الحكومية في دولة الإمارات، وبشكل رسمي في مرحلة التحوّل الإلكتروني، وذلك في إطار خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية 2012-2014.

إن اختيار هذين المحورين كمقدمة لكلمة هيئة الإمارات للهوية في افتتاح هذا الحدث، يهدف للدلالة على وضوح رؤية قيادة دولتنا في سعيها لأن تكون الإمارات من أفضل دول العالم.

وعندما نتحدث هنا عن (وضوح الرؤية)، نعني إدراك قيادتنا واستشرافها لمدى ترابط مسار (التحول الإلكتروني) مع مسار (إنشاء بنية تحتية لإثبات الهوية الشخصية) على المدى الاستراتيجي.

ولا يخفى على الخبراء أهمية الدور الذي باتت تلعبه أنظمة الهوية «الذكية» أو «المتقدمة» في دعم خطط الحكومات التي تتطلع نحو مستقبل مشرق لمجتمعاتها وأكثر أمناً لمواطنيها، وخاصة مع تضاعف حجم التحديات في ظل تنامي ظاهرة «سرقة الهوية» على المستوى العالمي، التي باتت تهدد المؤسسات بمختلف أنواعها عدا عن الأفراد.

وفي هذا الإطار، قطعت دولة الإمارات ومن خلال هيئة الإمارات للهوية، شوطاً كبيراً في سعيها نحو المساهمة في تعزيز أمنها الوطني والفردي، مع نجاحها في تسجيل أكثر من 7 ملايين نسمة من سكانها، وذلك عبر إطلاق مشروعين رئيسيين يصبان في خدمة مشروع التحول الإلكتروني الحكومي، وهما:

أولاً: مشروع الربط الإلكتروني مع المؤسسات الحكومية، الذي يهدف إلى ربط أنظمة وقواعد بيانات المؤسسات



الحكومية بشكل إلكتروني مع نظام السجل السكاني لتحديث ملف الأفراد بشكل آني ودقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار أعلى معايير الحماية والسرية.

ثانياً: مشروع الهوية الرقمية (مركز التصديق الإلكتروني)، الذي يهدف إلى توفير خدمات رقمية تنال ثقة الأفراد عند إجراء التعاملات الإلكترونية مع المؤسسات الحكومية في الدولة، بما يسهم في ترسيخ مفهوم «الاقتصاد الرقمي الأمن».

ومن هنا، يتقاطع عنوان هذا الحدث: (مؤتمر ومعرض البطاقات والدفع الإلكتروني) مع محور هذه الكلمة، حيث نود أن نؤكد كهيئة وطنية على ضرورة أن تعي مؤسسات القطاعين «الحكومي» و«الخاص» أهمية مشروع «بطاقة الهوية» في السنوات المقبلة، على مستوى الحاجة للتعريف بهويات الأفراد، وبالتالي الحاجة الملحة للخروج من الأنماط والمفاهيم التقليدية في هذا المجال، لتتمكن هذه المؤسسات من مواكبة «رؤية الإمارات 2021» في سعيها

قطعت دولة
الإمارات ومن
خلال هيئة
الإمارات للهوية
شوطاً كبيراً
في سعيها
نحو المساهمة
في تعزيز أمنها
الوطني والفردي
مع نجاحها في
تسجيل أكثر من
7 ملايين نسمة
من سكانها.



لتحقيق «الحكومة الإلكترونية المتميزة عالمياً»، وما يرتبط بها من تحوّل نحو اقتصاد المعرفة والدخول في التجارة الإلكترونية، لمواكبة وتيرة التغيير المتسارعة في عصرنا الحديث.

وإذ ننتهز هذه الفرصة للتأكيد على أن الهدف الأسمى الذي تهدف إليه هيئة الإمارات للهوية من وراء رعاية مثل هذه الأحداث المهمة، هو: تسهيل حياة المواطنين والمقيمين على أرض الإمارات، وتسخير الأنظمة التكنولوجية الحديثة من أجل رُقي الإنسان ومصلحته وراحته وأمنه، وبالتالي تحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاتها، عبر التعامل بوعي مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هي فرصة تتجدد سنوياً، للقاء مع هذه النخبة من الخبراء والمتخصصين، لتعزيز مجتمع المعرفة، وللتعرف والاطلاع على أحدث ما توصلت إليه صناعة البطاقات الذكية والدفع الإلكتروني، من تكنولوجيا وحلول وأنظمة، من شأنها أن



تخدم مشاريع الهوية المتقدمة في بلداننا.

نأمل أن تساهم أوراق العمل المشاركة في هذا الحدث العالمي في نشر الوعي التطبيقي لأنظمة الهوية المتقدمة، وترسيخ المفاهيم العلمية المرتبطة بعالم الهوية الرقمية، ومساعدة المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص على تطوير استراتيجيات فاعلة لتنفيذ المبادرات والمشاريع المتعلقة بتطوير الخدمات المقدمة للجمهور، ولا سيّما في القطاع العام.

◆ نتمنى لأعمال هذا الحدث كلّ التوفيق... ◆

مشاركة محلية وعالمية

■ شارك في فعاليات مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012 نحو 125 خبيراً محلياً وعالمياً متخصصاً في أنظمة وتكنولوجيا البطاقات الذكية من مختلف دول العالم.

واستعرض الخبراء المشاركون في الحدث أكثر من 70 ورقة عمل علمية متخصصة ركزت على أحدث التجارب وأفضل الممارسات في صناعة بطاقات الهوية الذكية وأنظمتها المتقدمة، وفي الصناعة المصرفية وصناعة الاتصالات.

واستقطب الحدث في دورته الرابعة عشر أكثر من 2500 زائر على مدى يومين، اطلعوا على أحدث حلول وأنظمة البطاقات الذكية وتطبيقات الهوية الرقمية والدفع الإلكتروني، التي تواكب التحديات الجديدة التي تواجهها مختلف دول العالم ومؤسسات القطاعين العام والخاص في سعيها لتوفير منظومة متكاملة من الأمن والأمان في عمليات التعريف بالهوية الشخصية والدفع الإلكتروني.

وكان من بين المتحدثين في المؤتمر:

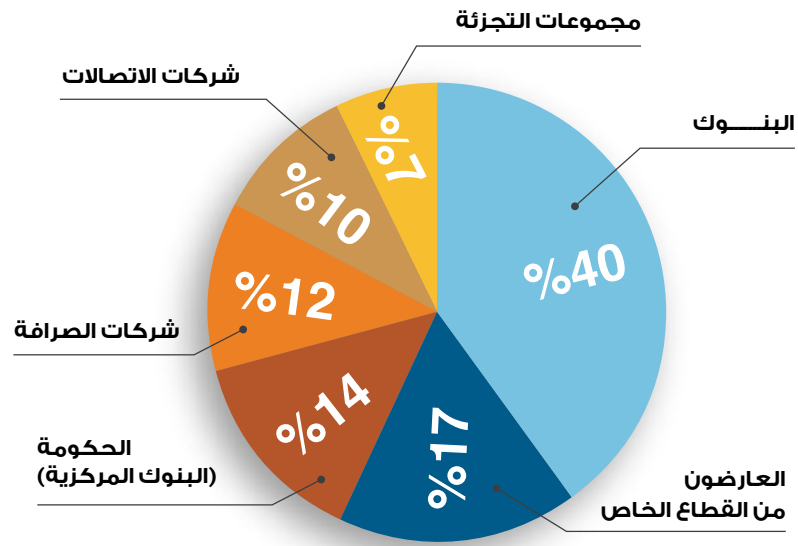
- السيد لوران لي مول نائب رئيس شركة (باي بال) في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.
- سعادة ثاني الزفين عضو مجلس الإدارة مدير عام شركة (إماراتك) لتكنولوجيا المعلومات والحلول الإلكترونية.
- السيد أسامة آل رحمة مدير عام شركة (الفردان) للصرافة.
- السيد محمود البستكي المدير العام لشركة (دبي التجارية).



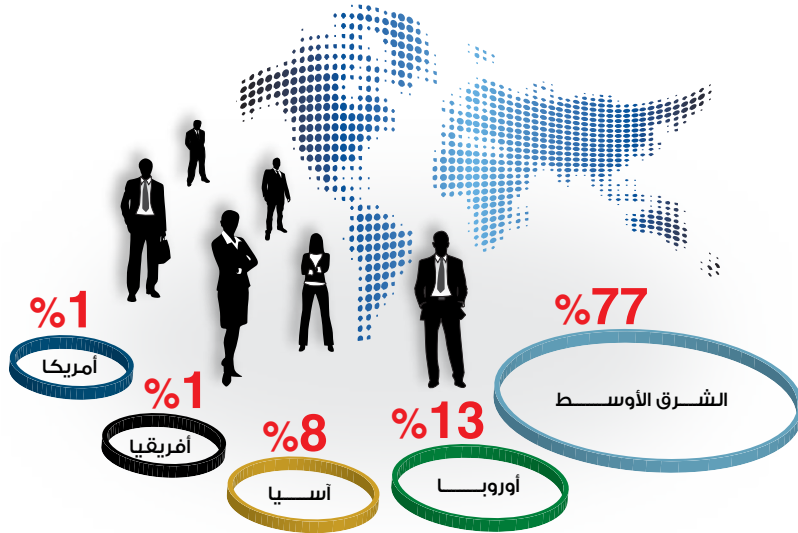
لوران لي مول



سعادة ثاني الزفين



تصنيف الحضور بحسب قطاعات الأعمال



تصنيف الحضور وفقاً لبلدانهم الجغرافية

**الحدث
بلغه
الأرقام**

90
مندوباً مصرفياً
حضر فعاليات الحدث

100%
نسبة الزيادة
في مساحة المعرض
مقارنة بالدورة
السابقة

30
إعلامياً
قاموا بتغطية
فعاليات الحدث

2400
متر مربع
هي المساحة الإجمالية
للمعرض

2500
عدد حضور
المؤتمر والمعرض

26
جهة قامت برعاية
فعاليات الحدث

75
وفداً رسمياً ودولياً
زار الحدث

125
خبيراً ومتخصصاً
شاركوا في الحدث

76%
من العارضين ركزوا
على حلول البطاقات
الذكية وخدمات الدفع
الإلكترونية

57
عارضاً جديداً انضموا
إلى قائمة العارضين

101
جهة عرضت خدماتها
ومنتجاتها

26%
من العارضين ركزوا
على حلول الهوية
الرقمية والبرامج
الحكومية

100
اجتماع عمل
عقد بين الزوار
والعارضين

69%
من الشركات العارضة
كانت أجنبية

منتديات المؤتمر

استضاف مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 6 منتديات رئيسية على مدى يومين هي:

- ▶ مؤتمر الهوية الرقمية (Digital ID)
- ▶ مؤتمر الدفع بالهواتف المتحركة (Mobile Money)
- ▶ مؤتمر بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card)
- ▶ مؤتمر الاتصال قريب المدى (NFC)
- ▶ مؤتمر أكشاك الخدمة الذاتية (Kiosk Self Service)
- ▶ مؤتمر تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو (RFID World)



■ ركزت النقاشات في هذه المنتديات على مستقبل بطاقات الهوية الرقمية والدفع بالهواتف المتحركة والبطاقات غير التلامسية. وجرى استعراض عددا من الدراسات التي أجرتها شركات عالمية رائدة في تقديم وتطبيق الخدمات الإلكترونية المتكاملة المرتبطة بتقنيات الاتصال قريب المدى وتقنيات البوابات الإلكترونية ومراقبة الحدود والمقاييس الحيوية، وإدارة أنظمة الهوية الإلكترونية، وجوازات السفر الإلكترونية، والمصادقة الإلكترونية والتوثيق الرقمي، إضافة إلى المزايا التجارية التي يمكن أن يقدمها نظام تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو. ◆



- عرضت هيئة الإمارات للهوية في جناحها الخاص بمعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني، مجموعة من الخدمات التي توفرها للمتعاملين، إلى جانب عددا من الأجهزة والتقنيات التي تعتزم إطلاقها خلال الفترة المقبلة، ومن بينها أكشاك الخدمة الذاتية.
- عرضت الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب سيارة التسجيل المتنقلة الخاصة بها «أمر».
- أطلقت شركة «إماراتك» مجموعة من منتجاتها وبرامجها الإلكترونية وخدماتها الجديدة.
- قدّمت شركة «كي نت» عرضاً لنظام معاملات الدفع الفوري التي تقوم بها من خلال مركز عملياتها في الكويت.
- أتاحت شركة «نوكيا» تجربة التعرف على قدرات ووظائف تكنولوجيا الاتصال قريب المدى.
- استضافت شركة «يونيون باي» الصينية في قاعاتها سلسلة من الاجتماعات، التي استهدفت من خلالها تعزيز وجودها الإقليمي في الشرق الأوسط.
- قدمت شركة «إمبينج» عروضاً توضيحية للربط والتشغيل الفوري لنظام تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو.

أبرز العروض والابتكارات

جائزة البطاقات الذكية 2012

«الهيئة» تحصل على جائزة أفضل برنامج لأنظمة التعريف بالهوية

■ فازت هيئة الإمارات للهوية بجائزة «أفضل برنامج لأنظمة التعريف بالهوية» للعام الثاني على التوالي، ضمن «جائزة البطاقات الذكية 2012»، وذلك بناء على قرار لجنة التحكيم الدوليّة المنبثقة عن مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012.

وتسلم درع الجائزة سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، وذلك خلال حفل جائزة البطاقات الذكية 2012 الذي أقيم في فندق قصر الإمارات بأبوظبي، بحضور عدد كبير من المشاركين في أعمال مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012.

وأشادت لجنة التحكيم المكوّنة من مجموعة من رؤساء تحرير عدد من المجلات العالميّة المحكّمة وعدد من المستشارين الدوليين، بمشروع الهوية الرقمية الذي تنفذه هيئة الإمارات للهوية، منوّهة بالخطة الاستراتيجية للهيئة 2010-2013 التي وصفتها اللجنة بأنها نموذج ناجح يمكن الاستفادة منها في كثير من دول العالم.

وجاء فوز الهيئة بعد منافسات استمرت 4 أشهر بين أكثر من 200 مرشح، مستفيدة من المعايير التي استندت عليها عملية التقييم بتحليل دقيق لمدى مساهمة استراتيجية الهيئة الجديدة في تطوير المنظومة الخدمانية في الدولة للتعامل مع متطلبات المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بتعزيز نواحي الجودة، ونوعية وكفاءة وشفافية الخدمات الحكومية، ومواصفات الأنظمة الداخلية وقدراتها الفنية بما فيها ضمان أمن وسريّة المعلومات.

ومن المعايير التي اعتمدها لجنة التحكيم في قرار منح الجائزة لهيئة الإمارات للهوية إدارة الأداء ومدى فعالية تحقيق المؤشرات الموضوعية، بالإضافة إلى الرؤية والخطة المستقبلية لتطوير المنتجات والخدمات المقدمة للمتعاملين وتقديم خدمة حكومية من الدرجة الأولى.



وتُمنح هذه الجائزة للحكومات التي تطلق بنجاح برامج أنظمة الهوية المتقدمة لتوفير خدمات أفضل لمواطنيها، بناء على قرارات اللجنة المحكّمة التي تشترط وجود استراتيجية واضحة لدى الجهة التي يتم ترشيحها للفوز، بالإضافة إلى خارطة طريق توضح مسارات التنفيذ، مع وجود عامل الابتكار والاستخدام الأمثل والفعال للتكنولوجيا للوصول إلى تلك الأهداف. ◆

الجهات التي فازت بجوائز
الجائزة:

- جائزة أفضل برنامج للهوية الوطنية: هيئة الإمارات للهوية.
- جائزة أفضل تطبيق حكومي: القيادة العامة لشرطة أبوظبي.
- جائزة أفضل علامة تجارية مشتركة: بنك أبوظبي الإسلامي وضيف الاتحاد.
- جائزة أفضل ابتكار غير تلاميضي: «فرنسبنك» و«ماستر كارد».
- جائزة أفضل بطاقة ائتمان: شركة «دبي فيرست».
- جائزة أفضل بطاقة خصم مباشر: بنك أبوظبي الوطني.
- جائزة أفضل بطاقة إسلامية: بنك أبوظبي الإسلامي وضيف الاتحاد.
- جائزة أفضل تطبيق للدفع بالهاتف المتحرك: بنك قطر الوطني.
- جائزة أفضل بطاقة بنكية جديدة: شركة «دبي فيرست».
- جائزة أفضل بطاقة «بريميوم» كارد: بنك أبوظبي التجاري وضيف الاتحاد.
- جائزة أفضل بطاقة مسبقة الدفع: هيئة الطرق والمواصلات - دبي.
- جائزة أفضل بطاقة شركات: بنك الإمارات دبي الوطني.

قالوا عن الحدث

■ «إن الدور المهم والمتزايد الذي تلعبه البطاقات الذكية وتقنيات الدفع الإلكتروني في وضع معالم مستقبل الشرق الأوسط يجعل من مؤتمر ومعرض البطاقات والدفع الإلكتروني حدثاً لا يمكن تجاهله».

منى يحشوشي

المدير العام لشركة «فيداس»

■ «تابعت العديد من المناقشات الرائعة، وتبادلت الخبرات مع عدد من المتحدثين والحضور فعلى الرغم من قصر مدة الحدث، إلا أنه كان زاخراً بالمحتوى المفيد والمشاركين المتميزين».

بلال دياب مدير

إدارة خدمة العملاء ومركز الاتصال في بنك الموارد اللبناني

■ «التقيت بوفود ومتحدثين من دولتي الكويت وعمان في جلسة الهوية الرقمية، والتي تمكنت من خلالها من الاطلاع على الاستراتيجيات المدروسة والآراء المهنية المذهلة».

فرانك سميث

مدير برنامج حلول البنية التحتية للمفتاح العام وتكنولوجيا المعلومات في وكالة الحدود البريطانية

■ «أثار مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني إعجابي الشديد، حيث فاقت أهمية ونوعية الزوار والوفود المشاركة توقعاتي».

بيرند فان غيفن

كبير المسؤولين التجاريين في شركة «كوليز بي في»

■ «إن مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني يُعد معياراً عالمياً للقطاع فهو حدث دولي رائد بدعم عالمي المستوى».

نونا فايز

مدير تطوير الأعمال في شركة فيريفون

■ «أشكركم على دعوتي إلى هذا الحدث المميز، فقد أبهرتني الجودة العالية للمؤتمر والمعرض، إضافة إلى جودة الندوات الفنية التي قدمتها الشركات».

د. وسيم رعد

مدير مختبر البطاقات الذكية وتحديد الهوية باستخدام موجات الراديو في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

■ «تمكّنت من خلال حضور هذا الحدث من فهم حقيقة الوضع الراهن لتقنيات الاتصال قريب المدى في المنطقة».

غيفين باين

مدير تكنولوجيا التجزئة في شركة «جي دابليو تي»



■ وفّرت هيئة الإمارات للهوية عن طريق موقعها الإلكتروني خدمة البث المباشر بالصوت والصورة لوقائع مؤتمر الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2012.

وتجاوز عدد الأشخاص الذي تابعوا مجريات الجلسة الافتتاحية وجلسات اليومين الأول والثاني أكثر من ألف شخص.

وعملت الهيئة على توفير خدمة البث المباشر في قاعات المؤتمرات الرئيسية الثلاث التي عقدت في آن معاً، لتتمكن من تغطية جميع وقائع المؤتمر وتوثيقها وإتاحة الفرصة لموظفي الهيئة وكافة الأشخاص المهتمين لمتابعة مجريات القمة والاطلاع على أوراق العمل المشاركة.

كما وفّرت الهيئة خدمة الترجمة الفورية لوقائع الحدث حيث تولى ستة مترجمين محترفين ترجمة جميع الجلسات وأوراق العمل التي تم مناقشتها على مدى يومين، وذلك في سياق تعزيز مكانة اللغة العربية في المؤتمرات والمعارض المحلية والإقليمية والعالمية، ولتكون فرص الاستفادة متكافئة بين جميع الحضور. ♦

بث مباشر لوقائع المؤتمر





مؤتمر
التعلم
المؤسسي
الأول



نبذة عن الحدث

■ نظمت هيئة الإمارات للهوية مؤتمر التعلم المؤسسي الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، استضافت فيه نخبة من الخبراء العالميين، وفي مقدمتهم البروفيسور بيتر سينج مؤسس الجمعية الدولية للتعلم المؤسسي ومؤلف كتاب «المؤسسة المتعلمة - البعد الخامس» كمتحدث رئيس.

وسلّط المؤتمر الذي أقيمت فعالياته في فندق «فيرمونت - باب البحر» بأبوظبي بتاريخ 21 أكتوبر 2012، الضوء على مفاهيم وممارسات (التعلم المؤسسي)، وكيفية الارتقاء بالثقافة الداخلية للمؤسسات لتتعدو مؤسسات متعلمة، وذلك بحضور أكثر من 200 موظف من هيئة الإمارات للهوية، إلى جانب عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية في الدولة.

ونظمت الهيئة هذا الحدث بالتعاون مع الجمعية الدولية للتعلم المؤسسي و«الدولية للأداء المتميز» وعدد من الجهات الحكومية والخاصة المحلية والعالمية. وهو يعتبر أول مؤتمر من نوعه يجري تنظيمه على مستوى الدولة والمنطقة.

كما يعتبر هذا الحدث بمثابة مؤتمر تحضيرى للمؤتمر الرئيس المزمع تنظيمه يومي 7-8 أبريل 2013 في أبوظبي، والذي يتوقع أن يشهد مشاركة ما يزيد على 600 خبير ومتخصص محلي وعالمي، وسيتم إطلاقه أول جائزة دولية للمؤسسات المتعلمة، تهدف إلى تشجيع المؤسسات على تبني مفاهيم التعلم المؤسسي والاستفادة من جميع أنشطة التعلم الرسمي وغير الرسمي.

وفيما يلي كلمة هيئة الإمارات للهوية في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، والتي ألقاها سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام الهيئة، يليها أبرز أوراق العمل التي جرى مناقشتها خلال الحدث. ◆





كلمة مدير عام هيئة الإمارات لهوية

■ تتمحور كلمة هيئة الإمارات للهوية في مستهل مؤتمر التعلم المؤسسي حول خمسة (قيم) هي:

- التركيز على المتعاملين
- الثقة
- الابتكار
- المسؤولية
- العمل بروح الفريق

هي باختصار قيم هيئة الإمارات للهوية المنبثقة عن خطتها الاستراتيجية 2010-2013.

وهذه القيم الخمسة، هي ما يجمعنا اليوم تحت مظلة هذا المؤتمر الدولي، مع هذه النخبة «الرائدة» من الخبراء والمتخصصين العالميين في مجال التعلم المؤسسي.

هي سلسلة مترابطة من خمسة (قيم)، يجمع بينها ويحققها مفهوم واحد، هو (التعلم المؤسسي).

وانطلاقاً من إيمان هيئة الإمارات للهوية بأن كادرها البشري هو الوحدة المكونة للمؤسسة، وأن تطوير هذه الوحدة هو الذي يضمن تحقيق الأهداف والارتقاء بالأداء ومستوى الخدمات، تبنت الهيئة مفاهيم (التعلم المؤسسي) المتقدمة والحديثة، كوسيلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبما يتوافق مع رؤية الإمارات 2021، التي تهدف لجعل الدولة في مصاف الدول الأكثر تقدماً، ورغم التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم من حولنا.

وعندما نتحدث عن التعلم المؤسسي، نعني التعلم الهادف إلى:

- تحقيق قيم (الابتكار)
- وتعزيز روح (المسؤولية)
- وبناء (الثقة)
- والعمل بروح (الفريق)

.. وصولاً إلى (التركيز على المتعاملين) أو (الإنسان) بلغة قيادتنا الرشيدة (حفظها الله)، الذي هو محور جميع

الخطط والمشاريع، وهو الحكم الأول والأخير على نجاح أي جهد أو عمل حكومي.

إن مشاركة هيئة الإمارات للهوية بهذا الحدث الرائد على مستوى المنطقة ينطلق من:

.. التزامنا وسعيينا نحو التميز في مختلف جوانب عملنا.

.. وتأكيدنا على أهمية المورد البشري في الهيئة.

.. وإيماننا بدور كل موظف في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

.. وقناعتنا بأن التعلم الدائم هو الذي يصنع «الثقة» التي بدورها تعزز «المسؤولية»، وتحت على «العمل بروح الفريق»، وتدفع نحو «الابتكار»، وصولاً إلى كسب رضا المتعاملين، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة على مستوى دولتنا الحبيبية، وتعميم المعرفة والتجربة الناجحة لتستفيد منها الإنسانية في مختلف المجتمعات.

مع تمنياتنا لأعمال هذا المؤتمر كل التوفيق والنجاح المنشود. ◆



د. الخوري:

تبني مفاهيم
الإدارة الحديثة
وسيلة لتحقيق
الأهداف وتحقيق
رؤية الإمارات
2021



عناوين وملخصات أوراق العمل

■ تمحورت أوراق العمل المشاركة في مؤتمر التعلم المؤسسي الأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول مفاهيم وممارسات التعلم المؤسسي، وكيفية الارتقاء بالثقافة الداخلية للمؤسسات لتغدو مؤسسات متعلمة.

وفيما يلي قائمة بأسماء أبرز المتحدثين في المؤتمر:

- 1- الدكتور علاء جراد
رئيس مؤتمر التعلم المؤسسي الرئيس التنفيذي للدولة للأداء المتميز (IPE)
- 2- البروفيسور الدكتور بيتر سينج
الأستاذ المحاضر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الرئيس المؤسس لجمعية التعلم المؤسسي
- 3- سودي شريفني
الاستاذة المحاضرة في نظرية التنظيم في كلية إدارة الأعمال - سالفورد
- 4- البروفيسور جيف جولد
أستاذ التعلم المؤسسي في كلية ليدز لإدارة الأعمال في جامعة ليدز متروبوليتان
- 5- زياد الكحلوت
مستشار في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز
- 6- الدكتور روبن مان
مدير مركز البحوث في التميز المؤسسي - نيوزيلندا

لمحة عن مفهوم التعلم المؤسسي

يذكر أن مفهوم التعلم المؤسسي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتد إلى الدول الاسكندنافية والمملكة المتحدة البريطانية، وما لبث أن تم تطبيق نظريات وممارسات التعلم المؤسسي في عشرات المؤسسات الكبرى، من بينها وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) والجيش الأمريكي و«جنرال إلكتريك» وشركة «زيروكس» و«فيديكس». كما قامت حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسنغافورة ونيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة البريطانية بتبني مفهوم التعلم المؤسسي.





◀ يُذكر أن الدكتور علاء جراد متخصص في أساليب التعلم المؤسسي وقائد فرق تقييم في العديد من الجوائز المحلية والإقليمية. ويتولى تصميم وتنفيذ ورش عمل ودورات تدريبية وتقديم استشارات في العديد من المجالات، مثل أساليب وأطر التعليم المؤسسي والجودة الشاملة والمقارنات المرجعية وتطبيقات النموذج الأوروبي للتميز المؤسسي والمستثمرون في الموارد البشرية وتطبيقات التميز المؤسسي وبطاقة الأداء المتوازن.



بالتطوير المؤسسي والساعين لتحسين أداء مؤسساتهم والمشاركة في سياق التميز الذي تنتهجه دولة الإمارات العربية المتحدة، لافتاً إلى إحدى مقولات البروفيسور (بيتر سينج) والتي جاء فيها: «لا يكفي أن يتعلم شخص واحد ثم يقوم بتحديد ما تحتاجه المؤسسة ويتبعه الباقون. إن المؤسسة التي ستنجح في المستقبل هي التي تكتشف كيف تستفيد من طاقة التعلم لدى جميع أفرادها. إذ أن علم المؤسسة أكبر من مجموع علم أفرادها، إلا أن العامل الأساس هو كيف ننقل علم الفرد إلى المؤسسة ككل».



د. جراد:

على المؤسسات إيجاد سبل لاكتساب المعارف وترجمتها إلى أفعال تقود إلى التغيير

■ أكد الدكتور علاء جراد في ورقة عمل بعنوان «التعلم المؤسسي: الميزة التنافسية المستدامة» أنه بإمكان أي مؤسسة أن تتسخ المنتجات والخدمات وكذلك التكنولوجيا، إلا أن الوصول إلى مرحلة التعلم بوتيرة أسرع من المنافسين، هي الميزة التنافسية الرئيسة التي تخرج بالمؤسسة إلى فضاء آخر يسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بطريقة فعالة.

وقال الدكتور جراد إنه أصبح لزاماً على المؤسسات باختلاف أنواعها، إيجاد سبل لاكتساب المعارف وترجمتها إلى أفعال تقود نحو التغيير والتحسين ثم نشرها، موضحاً أن أساليب وسبل التعلم باتت عديدة اليوم مثل أنظمة الاقتراحات والشكاوى وتخطيط السيناريوهات والمقارنات المعيارية والتقييم الذاتي ودوائر التغذية الراجعة.

واعتبر الدكتور جراد أن تطبيق هذه السبل في ظل قيادة واعية وملتزمة بالتعلم تتضمن للمؤسسة التحول إلى مؤسسة متعلمة ومتميزة.

وأكد الدكتور جراد أهمية المؤتمر كمنتدى للباحثين والمهتمين

التعلم المؤسسي.. الميزة التنافسية المستدامة

الدكتور علاء جراد

رئيس مؤتمر التعلم
المؤسسي التنفيذي
للدولية للأداء المتميز
(IPE)





« يُذكر أن
البروفيسور بيتر سينج
هو أستاذ محاضر في
معهد ماساتشوستس
للتكنولوجيا. وهو الرئيس
المؤسس لجمعية التعلم
المؤسسي. وهو مؤلف
الكتاب المشهور له على
نطاق واسع «النظام
الخامس: فن وممارسات
المؤسسة المتعلمة (The
Fifth Discipline: The
Art and Practice of
the Learning Org -
nization)».



بتطلعات الأفراد والشعوب.

كما تطرق سينج إلى ما تتطلبه القيادة في بيئة عالمية مترابطة وتعزيز الابتكار في أوقات التغيير الذي لم يسبق له مثيل، معتبراً أن بناء شبكات من التعاون بين المنظمات المختلفة، على سبيل المثال، والتي هي على حد سواء مرنة بما فيه الكفاية للحفاظ على الابتكار في أوقات الضغوط المالية، سوف يكون هدفاً رئيسياً، مشيراً إلى أن المؤسسات القادرة على الوعي بالأهداف الدائمة والتي لديها القدرة على التأقلم السريع، ستلعب دوراً حيوياً في بناء اقتصاد المستقبل والرفاه البيئي والاجتماعي. ♦



سينج: إن القيادة الحقيقية تدور حول بناء وترسيخ القدرة الجماعية للناس في تشكيل المستقبل الذين يرغبون في تحقيقه

■ أكد البروفيسور الدكتور بيتر سينج الأستاذ المحاضر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في ورقة عمل بعنوان «القيادة والابتكار لأجل مستقبل مستدام»، أن القيادة الحقيقية تدور حول بناء وترسيخ القدرة الجماعية للناس في تشكيل المستقبل الذين يرغبون في تحقيقه.

وقال البروفيسور سينج إن الشركات المصممة على تحقيق النجاح ستمكن من صنع جو من الثقة والانفتاح حيث يمكن أن تزدهر روح المبادرة وتجذب أفضل الناس للعمل على إيجاد حلول لأكثر المشاكل تعقيداً.

واستعرض البروفيسور سينج آخر أعماله ونظرياته في موضوع (هل يمكن للمؤسسة أن تتعلم) وحول كيفية زراعة القادة للكفاءات الرئيسية في مجالات معاينة النظم، والتعاون عبر الحدود، وإنشاء شبكات اجتماعية مفيدة، وإدراك ومواكبة الابتكارات الجديدة، والانتقال من حل المشاكل إلى عالم الابتكار والتجربة، بالإضافة إلى استحضر روح الإلهام والإبداع، والتوجه نحو مستقبل يليق

القيادة والابتكار لأجل مستقبل مستدام

البروفيسور بيتر سينج

الأستاذ المحاضر في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الرئيس المؤسس لجمعية التعلم المؤسسي



دور القيادة في بناء مؤسسات متعلمة

البروفيسور جيف
جولد

أستاذ التعلم المؤسسي
في كلية ليدز لإدارة
الأعمال في جامعة ليدز
متروبوليتان



« يُذكر أن البروفيسور جيف جولد قام بتصميم وتقديم مجموعة واسعة من البرامج والندوات وورش العمل حول التغيير والتعلم الاستراتيجي والإدارة والقيادة مع التركيز بشكل خاص على المشاركة والتوزيع. وهو مؤلف مشارك لعدد من الكتب في مجال التنمية القيادية والإدارية والموارد البشرية.

■ أشار البروفيسور جيف جولد أستاذ التعلم المؤسسي في كلية ليدز لإدارة الأعمال في جامعة ليدز متروبوليتان، إلى وجود العديد من النماذج المختلفة عن التعلم المؤسسي، والتي تبرز افتراضات مبدئية حول تدفق التعلم والمعرفة.

وقال البروفيسور جولد في ورقة عمل قدمها بعنوان «دور القيادة في بناء مؤسسات متعلمة»، إنه إذا تقبلنا الاختلاف اللفظي في نظرة ويك وويستلي (1996) عن مفهوم التعلم المؤسسي بشأن عدم قدرة المؤسسات على اكتساب مفاهيم التعلم المؤسسي مباشرة، فإنه من الصعوبة ادعاء القدرة على إثراء الترابط بين التعلم المؤسسي والميزات التنافسية.

واعتبر البروفيسور جولد أن النقيض للنظريات المجردة للتعلم المؤسسي يكمن في الرأي الثقلي (يانو- 2000)، مشيراً إلى اعتقاده بأن وجهات النظر هذه هي التي تصنع تحديات حقيقية لهؤلاء الذي يتقلدون أدوار القيادة، وهذه الأدوار تحتاج لفهم أكثر للقيادة، واحتواء ما يسمى مستقبلاً بـ «سر القائد».



■ دعت الدكتورة سودي شريفي الأستاذة المحاضرة في نظرية التنظيم في كلية إدارة الأعمال سالفورد في ورقة عمل بعنوان «دور عملية التعلم في تعزيز ثقافة الإبداع»، المؤسسات بمختلف أشكالها إلى التعرف على الأبعاد المختلفة للتعلم المؤسسي ووضعها ضمن إطار يمكن من خلاله معرفة التجارب السابقة للمبدعين في هذا المجال على مر العصور، مؤكدة على دور التعلم المؤسسي في تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار التي تساهم في تحقيق الأهداف والوصول إلى التميز. واستعرضت الدكتورة شريفي في ورقتها مفاهيم التعلم بشكل عام وعاداته. كما تطرقت إلى الأعمال العلمية في مجال التعلم المؤسسي لكتاب مثل شيا وسكتز وويك.

« يُذكر أن الدكتورة شريفي هي أستاذة محاضرة منذ 20 سنة في كليات إدارة الأعمال المختلفة في المملكة المتحدة، بما في ذلك مانشستر وواستون وبرمنغهام. وتعمل الدكتورة سودي مديرة لبرنامج الماجستير في إدارة الأعمال بجامعة سالفورد، وهي حالياً مدير مركز البحوث للأفراد والعمل والمؤسسات الذي يتبع معهد إدارة البحوث العلمية.

دور عملية التعلم في تعزيز ثقافة الإبداع

سودي شريفي

الأستاذة المحاضرة في
نظرية التنظيم في كلية
إدارة الأعمال سالفورد



دور المقارنات المعيارية في بناء إطار للتعلم المؤسسي

الدكتور روبن مان

مدير مركز البحوث
في التميز المؤسسي -
نيوزيلندا

■ تحدّث الدكتور روبن مان مدير مركز البحوث في التميز المؤسسي في نيوزيلندا، حول دور المقارنات المعيارية وتطبيق أفضل الممارسات في بناء إطار للتعليم المؤسسي، موضحاً كيفية تحديد أفضل الممارسات وتسريع عجلة التعلم المؤسسي.

كما أوضح الدكتور روبن مان المقاييس الرسمية وغير الرسمية للتعلم المؤسسي، مقدماً عدداً من النصائح حول كيفية تحديد أفضل الممارسات التي ترتقي بعمل المؤسسات من خلال تسريع عجلة التعلم المؤسسي. ◆

◀ يُذكر أن الدكتور روبن مان هو المؤسس والرئيس التنفيذي لمركز أبحاث التميز في جامعة ماسي الذي يدير مشاريع استشارية لبحوث التميز المؤسسي والمقارنات المعيارية، ويوفر أيضاً دورات تدريبية في المقارنات المعيارية.



■ قدّم الدكتور زياد الكحلوت مستشار في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز والمتخصص في مجال جودة تصميم الخدمات في جامعة غرب إنجلترا في بريستول، ورقة عمل بعنوان «دور جوائز التميز في إنشاء منظمات متعلمة»، ركز فيها على المبادرات والعوامل التي انتهجها برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، والتي رُوّجت بنجاح لإدارة المعرفة، وأدت إلى بلورة مؤسسات متعلمة في حكومة دبي. ◆

◀ يُذكر أن الدكتور زياد الكحلوت يحمل شهادة الدكتوراه في إدارة الجودة (جودة تصميم الخدمات) من جامعة غرب إنجلترا في بريستول - المملكة المتحدة. وتتركز خبرته واهتماماته البحثية في التميز المؤسسي وإدارة الجودة وإدارة المعرفة وإدارة النزاهة المؤسسية والإنتاجية.

دور جوائز التميز في إنشاء منظمات متعلمة

زياد الكحلوت

مستشار في برنامج دبي
للأداء الحكومي المتميز





وشارك سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية في ورشة العمل التي أقيمت في فندق «فيرمونت باب البحر» بأبوظبي، وتخللها حفل عشاء حضره نحو 50 مديرا ومسؤولا من مختلف قطاعات وأقسام الهيئة، إلى جانب نخبة من الخبراء العالميين وممثلي عدد من المؤسسات الحكومية في الدولة الذين شاركوا في فعاليات (مؤتمر التعلم المؤسسي). ♦

■ نظمت هيئة الإمارات للهوية ورشة عمل تفاعلية لقيادات ومدراء الهيئة مع البروفيسور بيتر سينج مبتكر مفهوم «التعلم المؤسسي» ومؤسس الجمعية الدولية للتعلم المؤسسي ومؤلف كتاب «المؤسسة المتعلمة - البعد الخامس».

وتركز النقاش حول سبل وضع خطة ممنهجة تضمن للهيئة تطوير مفهوم التعلم المؤسسي بما يخدم خططها الاستراتيجية، وتحديد آليات قياس مؤشرات هذا التطوير، وانعكاسه على ثقافة المؤسسة وقياداتها وموظفيها، وبالتالي على أدائها وخدماتها ورضا المتعاملين معها.

ورشة عمل مع مبتكر مفهوم «التعلم المؤسسي»





٧٧
د. الخوري:
 الهيئة تعمل
 على غرس
 مفاهيم التعلم
 المؤسسي كجزء
 من منهجية
 عمل كل موظف
 لديها.

الحكومي الإلكتروني، ودعم صنّاع القرار في الدولة، وتبسيط الخدمات والمعاملات في القطاعين الحكومي والخاص، وبما يدعم رؤية الإمارات 2021.

وأشار الدكتور الخوري إلى أن تحوّل هيئة الإمارات للهوية إلى مؤسسة متعلمة، يستلزم من كوادرها الوطنية مواصلة التعلم والتحصيل المعرفي، لافتاً إلى أن الهيئة حريصة على تقديم مختلف أوجه الدعم في هذا المجال، وصولاً إلى الارتقاء بوعي موظفيها بأهمية دورهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية والإنسانية والمهنية، وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة للدولة في أن تغدو الإمارات في مصافّ الدولة المتقدمة عالمياً. ◆

■ دعا سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، في كلمة له خلال ورشة العمل، أسرة الهيئة إلى العمل على غرس مفاهيم التعلم المؤسسي كجزء من منهجية عمل كل موظف في الهيئة.

وأكد الدكتور الخوري أن حرص الهيئة وسعيها لتبني مفاهيم التعلم المؤسسي، يهدف إلى توسيع آفاق موظفيها وإدراكهم لأهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة كمؤسسة وطنية لا يقتصر دورها على عمليتي تسجيل السكان وإصدار بطاقات هوية لهم، وإنما يتعدى ذلك بأشواط كثيرة من خلال المساهمة في الأمن الوطني والفردى، وفي تحقيق التنمية الشاملة في الإمارات، وفي تطوير العمل

التعلم وإدراك الدور الوطني





سينج: نجاح
المؤسسات بات يقاس
في عصرنا الحالي
بمدى رعايتها لمفاهيم
التعلم المؤسسي

ورأى البروفيسور سينج أن التعلّم الحقيقي يتم من خلال
الممارسة العملية والتجربة والملاحظة والتعرف على أفضل
الممارسات، لافتاً إلى أن المؤسسة الناجحة هي التي تستمد
قوتها من ثقّتها بكادرها البشري وتحرص بشكل دائم على
تغذيته معرفياً من خلال توفير التعلم المستمر له، بما يمكنه
من السير بأعمالها وفق رؤية واضحة. ◆

■ اعتبر البروفيسور بيتر سينج أن نجاح وتقدّم الدول
والمؤسسات بات يقاس في عصرنا الحالي بمدى رعايتها
لمفاهيم التعلم المؤسسي، مؤكداً أهمية التطوير المستدام
لعمليات التعلم المؤسسي والأكاديمي للموظفين سواء في
المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

**نجاح
المؤسسات**





كما كرمت الهيئة والدولية للأداء المتميز رعاية المؤتمر، وهيئة التنمية الاقتصادية في دبي التي شاركت في رعاية المؤتمر كشريك داعم، بالإضافة إلى كل من جامعة أبوظبي والجامعة الأميركية في القاهرة، اللتان شاركتا في رعاية المؤتمر كشريكين أكاديميين. ◆

■ كرمت هيئة الإمارات للهوية في ختام فعاليات مؤتمر التعلم المؤسسي الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المتحدثين الرئيسيين في المؤتمر، وفي مقدمتهم البروفيسور بيتر سينج، وذلك تقديراً لجهوده ومشاركته في مؤتمر التعلم المؤسسي وورشة العمل.

**تكريم الرعاية
والمحدثين
الرسميين**





HAMDAN
INTERNATIONAL
PHOTOGRAPHY
AWARD 2012

www.hipa.ae



الإمارات
الهوية
EMIRATES
IDENTITY
AUTHORITY



شركاء في بناء أمن واقتصاد الإمارات

www.emidat.ae



الإمارات
الهوية
EMIRATES
IDENTITY
AUTHORITY



مشاركة
«الهوية»
في
أسبوع
جيتكس
للتقنية
2012





■ شاركت هيئة الإمارات للهوية في فعاليات الدورة الثانية والثلاثين من «أسبوع جيتكس للتقنية» 2012 التي عقدت بمركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة 14-18 أكتوبر 2012.

وعرضت الهيئة من خلال جناح خاص بها، أحدث التقنيات وأنظمة التشغيل التي تستخدمها في عمليات التسجيل، كما اتاحت إمكانية التسجيل في بطاقة الهوية للمعاملين من زوار المعرض.

وجاءت مشاركة هيئة الإمارات للهوية في هذا الحدث ضمن جهودها الهادفة للمساهمة في دعم مجتمع المعرفة في الدولة، وتعزيز ثقافة الهوية الرقمية، والتعريف بمشاريع ومبادرات الهيئة ودورها المستقبلي في دعم الحكومة الإلكترونية.

كما جاءت مشاركة الهيئة في أسبوع جيتكس للتقنية انطلاقاً من حرصها على تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال أنظمة الهوية المتقدمة، وبما يخدم خططها الاستراتيجية 2010-2013.

يُذكر أن أسبوع جيتكس للتقنية يستحوذ على مكانة ريادية دولية كأحد أهم ثلاثة معارض عالمية متخصصة في صناعة تقنية المعلومات والاتصالات، وقد شهد الحدث مشاركة أكثر من 3500 شركة من 54 دولة. ♦

نبذة عن مشاركة الهيئة في الحدث



«الهوية» تكشف عن امتلاكها أكبر عدد من السجلات المدنية الحيوية «الدمجة» في العالم بإجمالي يُناهز 103 مليون سجل إلكتروني

الهيئة تقدمت
بطلب رسمي
للأكاديمية
الدولية للأرقام
القياسية
للاعتراف بإنجازها
غير المسبوق



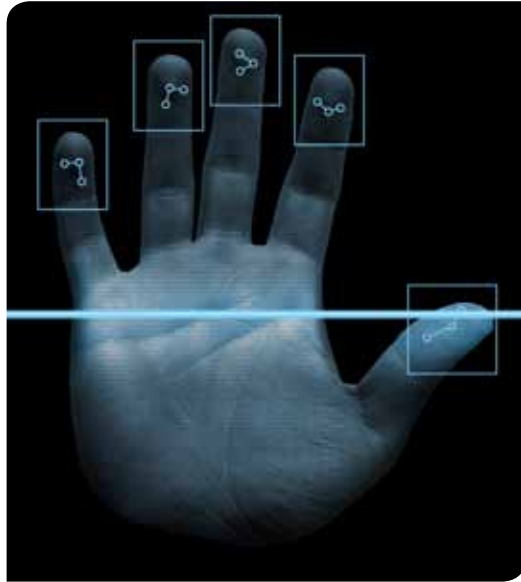
■ كشفت هيئة الإمارات للهوية على هامش مشاركتها في «أسبوع جيتكس للتقنية 2012»، عن امتلاكها أكبر قاعدة بيانات للسجلات المدنية الحيوية الإلكترونية «الدمجة» على مستوى العالم ضمن نظام السجل السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبإجمالي يناهز 103 مليون بصمة عشرية ودائرية إلى جانب بصمات كف اليد وجانب اليد، بالإضافة لأكثر من 15 مليون سجل لبصمة الوجه والتوقيع الرقمي، وذلك حتى منتصف يوم 11 أكتوبر 2012.

وأعلنت هيئة الإمارات للهوية عن تقدّمها بطلب رسمي لدى الأكاديمية الدولية للأرقام القياسية (World Record Academy)، لتسجيل محاولتها تحقيق رقم قياسي هو الأول من نوعه في العالم، يضمن لها اعترافاً دولياً جديداً بالرقم غير المسبوق الذي حققته.

وقال سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، إن هذا الإنجاز الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة، هو أحد ثمرات قرار قيادتها الرشيدة بإنشاء هيئة الإمارات للهوية بهدف تطوير نظام متقدم للسجل السكاني، يساهم في تعزيز الأمن الوطني والفردية في الدولة، بما يدعم مشاريع التنمية الشاملة في البلاد.

وأضاف الدكتور الخوري أن هذا الإنجاز الذي حققته الهيئة، يُعد إضافة جديدة إلى سجل الإنجازات العالمية التي تحققتها الإمارات في مختلف المجالات، وتأكيداً على بعد رؤية القيادة الرشيدة للدولة، وحرصها على إنجاح هذا المشروع الوطني والاستراتيجي الذي يصب في مصلحتها العليا ومصلحة سكانها، نظراً لدوره في تطوير وتسهيل الخدمات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة حول التركيبة السكانية التي تدعم صناعة القرار والتخطيط الاستراتيجي في مجالات تخصيص الموارد، وفي مختلف القطاعات والمجالات الحيوية.

وأكد الدكتور الخوري أن هيئة الإمارات للهوية التي تأسست في سبتمبر من العام 2004، قطعت شوطاً كبيراً على



مستوى تسجيل سكان الدولة، وبالتالي إنجاز نظام سجل سكاني متطور، يتيح تعريف وتأكيد هوية كل فرد يسكن دولة الإمارات من مواطنين ومقيمين من خلال منحهم أرقام شخصية مرتبطة بخصائصهم الحيوية الفريدة المتمثلة بالبصمات.

وكانت هيئة الإمارات للهوية طورت خطتها الاستراتيجية في نهاية العام 2009، ما أسهم بتضاعف عدد سجلات السكان، وبالتالي البصمات المدنية للأفراد خلال السنوات الثلاث الماضية، بمعدل 6 مرات حتى نهاية سبتمبر 2012، وبإجمالي وصل إلى نحو 102 مليون سجل بصمة مدنية مدمجة، مقارنة بنحو 14 مليون سجل بصمة في الفترة ذاتها من العام 2009.

وأكد الدكتور الخوري أن توفر قاعدة بيانات شاملة لبصمات سكان الدولة، سيسهم في دعم المشروعات المرتبطة برؤية الإمارات 2021، الرامية إلى تعزيز أمن المجتمع وتقدمه، وكذلك دعم مشاريع الحكومة الإلكترونية



د. الخوري:

هذا الإنجاز الذي حققته الهيئة يُعد إضافة جديدة إلى سجل الإنجازات العالمية التي تحقّقها الإمارات في مختلف المجالات، وتأكيداً على بعد رؤية القيادة الرشيدة للدولة



عبر تأكيد الهوية الشخصية في التعاملات الرقمية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة سرقة الهوية التي تزداد يوماً بعد يوم على مستوى العالم، وتكبّد الدول والحكومات والأفراد سنوياً خسائر مالية فادحة، تقدّر بمئات مليارات الدراهم.

وأوضح الدكتور الخوري أن الهيئة نجحت في تحقيق هذا الإنجاز، في ضوء عمليات التطوير وإعادة هندسة الإجراءات التي أجرتها على إجراءات التسجيل وعلى بنيتها التحتية الإلكترونية، عبر إدخال مجموعة متطورة من البرامج والأجهزة الإلكترونية المتخصصة في التقاط البصمات بجودة عالية.

يذكر أن الهيئة كانت قد أعلنت خلال العام 2011، عن أن تقنية التعرف على البصمات التي تستخدمها كانت قد حازت المرتبة الأولى على مستوى العالم للمرة الثانية على التوالي، وفقاً لشركة سافران مورفو العالمية المنتجة لهذه التقنية، والتي تعتبر أكبر شركة عالمياً متخصصة في الخواص الحيوية والتعرف على الهوية عن طريق العين والوجه وبصمات أصابع اليدين.

وأوضحت الهيئة حينها، أن هذه النتيجة جاءت ضمن معايير الجودة الصادرة عن المعهد (الأمريكي) الوطني للتكنولوجيا والمواصفات (أن أي أس تي) والتي جاءت نتيجة الاختبارات الفنية التي أجرتها على أنظمة هوية مختلفة لقياس السرعة والدقة والقدرة على التوافق في جميع الظروف.

وقالت الهيئة إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من أوائل الدول التي طبقت التقنية الحائزة المرتبة الأولى منذ العام 2003، ولا تزال تستخدمها في عملية المضاهاة على بطاقة الهوية للتعرف على هوية الأشخاص وتأكيدها من خلال البصمات المخزنة على الشريحة الذكية، وفقاً للمواصفات العالمية (أيزو 7816 ISO) على البطاقة الذكية. ♦



وقد

تقنية التعرف على البصمات التي تستخدمها الهيئة حازت المرتبة الأولى على مستوى العالم للمرة الثانية على التوالي





أكشاك الخدمة
الذاتية تتيح
للمتعاملين
تجديد
بطاقاتهم
واستلامها
وتحديث البيانات
وتفعيل أو تغيير
الرقم السري
الخاص بالبطاقة
وفي وقت لا
يتعدى الـ 5 دقائق.

إصدار بطاقة الهوية، وتقليص المدة المطلوبة لتجديدها واستلامها.

وأضافت الهيئة أن أجهزة الخدمة الذاتية الخاصة بخدمات «هويتي» لا تستلزم حجز موعد مسبق لزيارة مركز التسجيل، كما لا تتطلب تعبئة الاستمارة الإلكترونية الخاصة بتجديد البطاقة في أحد مكاتب الطباعة، لافتة إلى أنه بإمكان المتعاملين تسديد رسوم إصدار بطاقة الهوية (ورسوم التأخير في حال استوجب ذلك) من خلال الجهاز نفسه، وعن طريق الدفع النقدي أو عن طريق بطاقة الائتمان، والحصول على إيصال بالمبلغ المدفوع.

ونوهت الهيئة إلى أن إطلاق مشروع الأكشاك الإلكترونية هو واحد من مشاريعها التي تصب في مصلحة المتعاملين الذين تضعهم الهيئة على رأس أولوياتها، انطلاقاً من المحور الرابع لخطتها الاستراتيجية 2010-2013، والمتمثل بتطوير مؤسسة خدمات بمعايير عالمية، وبما ينسجم مع قيمها التي يأتي في مقدمتها «التركيز على المتعاملين».

■ عرضت هيئة الإمارات للهوية خلال مشاركتها في أسبوع جيتكس للتقنية 2012، أحد أحدث أجهزتها للخدمة الذاتية، التي تعتمزم إطلاقها رسمياً قبل نهاية 2012 تحت عنوان «خدمات هويتي»، على مراحل تدريجية، وذلك عبر 4 مراكز تسجيل رئيسية تابعة للهيئة، وهي مصرف والعين والبرشاء والشارقة.

وأوضحت الهيئة أن (المرحلة الأولى) من مشروع أكشاك الخدمة الذاتية، ستتيح لمواطني الدولة ولأبناء دول مجلس التعاون الخليجي (فوق 15 سنة)، إمكانية تجديد بطاقاتهم أو استبدالها أو استلامها، بالإضافة إلى تحديث البيانات المرتبطة بعنوان المتعامل، إلى جانب تفعيل أو تغيير الرقم السري الخاص بالبطاقة، وفي وقت لا يتعدى الـ 5 دقائق لكل معاملة.

ولفتت الهيئة إلى أن (المرحلة الثانية) من المشروع سوف تستهدف شريحة أوسع من المتعاملين، وتتضمن زيادة عدد أجهزة الخدمة الذاتية بحيث تغطي جميع مراكز التسجيل التابعة للهيئة على مستوى الدولة، وذلك في إطار سعيها المتواصل للارتقاء بخدمات المتعاملين، وتبسيط إجراءات

الهيئة تعرض أحدثها للخدمة الذاتية



سمو ولي عهد أم القيوين يتفقد جناح «الهوية» في «جيتكس»

■ تفقد سمو الشيخ راشد بن سعود بن راشد المعلا ولي عهد أم القيوين، جناح هيئة الإمارات للهوية في معرض جيتكس للتقنية 2012، حيث اطلع سموه على أحدث التقنيات وأنظمة التشغيل التي تستخدمها الهيئة في عمليات التسجيل، إلى جانب إجراءات التسجيل في نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية التي تنفذها الهيئة من خلال منصة خصصتها لخدمة متعاملها من زوار المعرض. واستمع سموه إلى شرح قدمه موظفو الهيئة حول مشروع السجل السكاني وبطاقة الهوية، إلى جانب آخر التطورات في استخدامات التكنولوجيا الرقمية لتسهيل عمليات التسجيل وتحديث البيانات.





وأطلع الفريق الشعفار واللواء الرئيسي خلال جولتهما التفقدية على مجموعة الخدمات التي تعرضها الهيئة. كما تابعا عن كثب آلية وسير إجراءات التسجيل في نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية من خلال منصة خصصتها الهيئة لخدمة متعاملها من زوار المعرض.

وأثنى الفريق الشعفار واللواء الرئيسي خلال زيارتهما على الجهود التي تبذلها الهيئة في سبيل دعم مجتمع المعرفة في الدولة، وتعزيز ثقافة الهوية الرقمية، والتعريف بمشاريع ومبادرات الهيئة ودورها المستقبلي في دعم الحكومة الإلكترونية، وحرصها على تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال أنظمة الهوية المتقدمة وما يخدم الخطة الاستراتيجية للهيئة 2010-2013.



تفقد سعادة الفريق سيف عبد الله الشعفار وكيل وزارة الداخلية، يرافقه سعادة اللواء أحمد ناصر الرئيسي مدير عام العمليات المركزية بشرطة أبوظبي عضو مجلس إدارة هيئة الإمارات للهوية، جناح «الهوية» في معرض جيتكس للتقنية 2012.

واستمع الفريق الشعفار واللواء الرئيسي إلى شرح قدمه موظفو الهيئة حول أبرز الإنجازات التي حققتها الهيئة على صعيد مشروع السجل السكاني وبطاقة الهوية، إلى جانب آخر التطورات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في إصدار بطاقات الهوية وتسهيل عمليات التسجيل وتجديد البطاقات وتحديث البيانات.

الشعفار والرئيسي يطلعان على أحدث تقنيات إصدار بطاقة الهوية



مؤتمر
ومعرض
أمن
الطباعة
الحادي
عشر
في آسيا
والشرق
الأوسط
 وإفريقيا





نبذة عن الحدث

شارك في المؤتمر خلال جلسات النقاش مجموعة من المتحدثين من المصرفيين والخبراء في حلول الأمن المعلوماتي وأمن الطباعة، ومن بينهم مارتن وايت من شركة «سيكيور موند إنترناشيونال»، وسويبر ينتدينت كارونتيلاك من «البنك المركزي السيريلانكي»، ومايك كريتشنج من كسينك للتكنولوجيا، ويوسوماسا كمانا من «توبان للطباعة»، ونايجل جي وارد من شركة «سافران مورفو» العالمية.

كما شاركت هيئة الإمارات للهوية في المعرض المصاحب لمؤتمر أمن الطباعة، حيث عرضت أحدث التقنيات والأجهزة التي تستخدمها في عملية إصدار بطاقات الهوية. ♦

■ أقيم مؤتمر ومعرض أمن الطباعة الحادي عشر في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا تحت رعاية هيئة الإمارات للهوية في دبي خلال الفترة 24-27 سبتمبر 2012، حيث شاركت الهيئة في الحدث بصفتها «الشريك الحكومي» إلى جانب مشاركتها بورقة عمل رسمية.

وركز المشاركون في المؤتمر الذي أقيمت فعالياته في فندق «انتركونتيننتال دبي فيستيفال سيتي»، بحضور 400 خبير ومسؤول دولي، على آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا أنظمة أمن الطباعة، فضلاً عن التحديات التي تواجهها هذه الصناعة، وخاصة في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم على كافة المستويات.

وتعرض ورقة عمل

■ استعرض شكري البريكي مدير إدارة إصدار بطاقة الهوية في هيئة الإمارات للهوية، ورقة عمل في الجلسة الرئيسية للمؤتمر، أكد فيها حرص الهيئة على تطبيق أعلى معايير أمن الطباعة من خلال مصنع الإمارات لإنتاج البطاقات الذكية التابع للهيئة، والذي تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 40 ألف بطاقة يوميا.

وأشار البريكي إلى المعايير التي تعتمدها هيئة الإمارات للهوية وحرصها على مواكبة تطورات صناعة أمن الطباعة، مشيراً إلى الآليات التي يتم من خلالها التدقيق على جودة البطاقات وعملية تغليفها آلياً وفق معايير مصنعية ذات جودة عالية، وذلك من خلال أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا طباعة بطاقات الهوية في العالم.



بطاقات هوية تضمن أعلى مستويات الأمان في العالم فحسب، بل قامت بإنشاء مركز للتصديق الإلكتروني لحماية هوية الأفراد وتأكيد صحة البطاقات وهوية حاملها، ضمن سعيها لرفع درجة ثقة المتعاملين بالتعاملات الإلكترونية وصولاً إلى بناء وتعزيز مفهوم الاقتصاد الرقمي الآمن في الدولة، انطلاقاً من استراتيجية الهيئة 2010-2013.

وأشار الدكتور إلى أن رعاية هذا المؤتمر يأتي انطلاقاً من حرص الهيئة على مواكبة المستجدات العالمية المرتبطة بأنظمة أمن الطباعة، بما يخدم أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية لدولة الإمارات، والمتمثل بمشروع بطاقة الهوية المتقدمة، وسعيها للارتقاء بخدماتها وترسيخ مكانتها الدولية والعالمية في مجال التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها لمصلحة وخير جميع سكانها.

ولفت الدكتور الخوري إلى أنه لم يعد يخف على أحد تنامي ظاهرة سرقة وتزوير الهوية على مستوى العالم، وما تتكبده الدول من خسائر سنوية تقدر بمليارات الدولارات، وهو ما يضاعف الحاجة إلى بذل مزيد من العمل لضمان أنظمة أمن الطباعة في مختلف المجالات، داعياً إلى الاستفادة من هذا الحدث الدولي المتنقل، والذي يعقد لأول مرة في الدولة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والآراء والمعرفة. ◆



■ أكد سعادة الدكتور المهندس علي محمد الخوري مدير عام هيئة الإمارات للهوية، أهمية مواكبة مؤسسات القطاعين العام والخاص للتطورات التي تشهدها أنظمة أمن الطباعة في مختلف المجالات، بما يضمن تعزيز أمن المجتمعات والمؤسسات والأفراد المستخدمين لكل ما يرتبط بصناعة الطباعة، وبما يساهم في توفير أعلى معايير الدقة للبيانات والمعلومات المطبوعة والآليات المعتمدة في عمليات التوثيق.

وقال الدكتور الخوري في افتتاح مؤتمر ومعرض «أمن الطباعة الحادي عشر في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا»، إن دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على توفير البيئة والمناخ المناسبين لجميع سكانها، باستخدام أنظمة تكنولوجية تحاكي لغة المستقبل، ووفق مفاهيم العالم الجديد الذي يتحدث بلغة المعرفة، مشيراً إلى مشروع بطاقة الهوية الذي تنفذه الهيئة ويهدف إلى المساهمة في الأمن الوطني والفردية من خلال تعزيز الهوية الشخصية عبر إصدار بطاقات هوية ذكية تتمتع بأعلى درجات التطور والأمان.

وأضاف الدكتور الخوري خلال كلمته الترحيبية في انطلاق أعمال المؤتمر، أن هيئة الإمارات للهوية لم تكف بتوفير

الكلمة
الافتتاحية
للهيئة

«الهوية»
تؤكد أهمية
مواكبة
تطورات
أنظمة أمن
الطباعة

د. الخوري:
الإمارات حريصة
على توفير البيئة
التكنولوجية
الحديثة والأمنة
لجميع سكانها

فَعَالِيَات
وَأَحْدَاث
هَيْئَة
الإِمَارَات
لِلْهَوِيَة
2012



**القوافل الثقافية
بمنطقة الوقن**

العين

2012/02/17-16



**القوافل الثقافية
بمنطقة شعهم**

رأس الخيمة

2012/01/01



**محاضرة بعنوان
رحلة إلى عالم
التميز**

حفل توزيع جائزة المدير
العام للتميز

أبوظبي

2012/03/15



**ملتقى الشركاء
الاستراتيجيين**

أبوظبي

2012/01/18



**قمة أبوظبي
العالمية لأنظمة
الهوية المتقدمة**

أبوظبي

مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية

2012/03/18



**المؤتمر السادس
للجودة في الشرق
الأوسط**

دبي

2012/01/30



الملتقى العلمي
الثاني للمعاقين

خورفكان

نادي خورفكان للمعاقين

2012/05/05-01



مؤتمر الشرق
الأوسط للبطاقات
والدفع الإلكتروني
2012

أبوظبي

مركز أبوظبي الوطني
للمعارض

2012/05/16-15



المؤتمر 18
للحكومة
والخدمات
الإلكترونية في
دول مجلس
التعاون الخليجي

دبي

مركز دبي المالي العالمي

2012/05/23-19



القوافل الثقافية
بمنطقة البدية

الضجيرة

2012/03/22



معرض توظيف
ذوي الاحتياجات
الخاصة

العين

2012/04/24-23



رعاية اجتماعات
تطبيق مواصفة
المستثمرين في
الموارد البشرية

دبي

دائرة التنمية
الاقتصادية

2012/04/26-24



مؤتمر أفكار
الإمارات

دبي

2012/10/09



ورشة عمل حول
الاعتداد ببطاقة
الهوية

أبوظبي

2012/06/13

الدورة الثانية
والثلاثون لأسبوع
جيتكس للتقنية
2012

دبي

مركز دبي التجاري العالمي

2012/10/18-14



عرس الهوية

قصر الإمارات - أبوظبي

2012/06/24

المؤتمر التحضيري
لمؤتمر التعلم
المؤسسي

أبوظبي

2012/10/21



المؤتمر الحادي
عشر لأنظمة أمن
الطباعة في آسيا
والشرق الأوسط

دبي

2012/09/27-24

مؤتمر الشراكة من
أجل التميز

نادي ضباط شرطة دبي

2012/11/25



المؤتمر والمعرض
الأول للإبداع
والابتكار (بصمة
مبتكر)

جامعة الإمارات - العين

2012/12/05-04



محاضرة القيادة
المؤسسية
التميزية

دبي

2012/12/08



الملتقى السابع
لأفضل الممارسات
الحكومية 2012

رأس الخيمة

2012/11/01



مؤتمر تكنولوجيا
المعلومات
الحكومي الثاني
2012

دبي

2012/11/20-19



المعرض
الوطني للتنوعية
المجتمعية
والخدمات
الإنسانية - نوعية

أبوظبي

مركز أبوظبي الوطني
للمعارض

2012/11/21-19

التاريخ	المكان	اسم الفعالية
2012/01/01	رأس الخيمة	القوافل الثقافية بمنطقة شعم
2012/01/18	أبوظبي	ملتقى الشركاء الاستراتيجيين
2012/02/02-01/30	دبي	المؤتمر السادس للجودة في الشرق الأوسط
2012/02/17-16	العين	القوافل الثقافية بمنطقة الوقن
2012/03/15	أبوظبي	محاضرة بعنوان رحلة إلى عالم التميز «حفل توزيع جائزة المدير العام للتميز»
2012/03/18	أبوظبي - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	قمة أبوظبي العالمية لأنظمة الهوية المتقدمة
2012/03/22	الضجيرة	القوافل الثقافية بمنطقة البدية
2012/04/24-23	العين	معرض توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة
2012/04/26-24	دبي - دائرة التنمية الاقتصادية	رعاية اجتماعات تطبيق مواصفة المستثمرين في الموارد البشرية
2012/05/05-01	خورفكان - نادي خورفكان للمعاقين	الملتقى العلمي الثاني للمعاقين
2012/05/16-15	أبوظبي مركز أبوظبي الوطني للمعارض	مؤتمر الشرق الأوسط للبطاقات والدفع الإلكتروني 2102
2012/05/23-19	دبي - مركز دبي المالي العالمي	المؤتمر 81 للحكومة والخدمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي
2012/06/13	أبوظبي	ورشة عمل حول الاعتماد ببطاقة الهوية
2012/06/24	أبوظبي	عرس الهوية
2012/09/27-24	دبي	المؤتمر الحادي عشر لأنظمة أمن في آسيا والشرق الأوسط
2012/10/09	دبي	مؤتمر أفكار الإمارات
2012/10/18-14	دبي - مركز دبي التجاري العالمي	الدورة الثانية والثلاثين من أسبوع جيتكس للتقنية 2102
2012/10/21	أبوظبي	المؤتمر التحضيري لمؤتمر التعلم المؤسسي
2012/11/01	رأس الخيمة	ملتقى أفضل الممارسات الحكومية 2102
2012/11/20-19	دبي	مؤتمر تكنولوجيا المعلومات الحكومي الثاني 2102
2012/11/21-19	أبوظبي - مركز أبوظبي الوطني للمعارض	المعرض الوطني للتوعية المجتمعية والخدمات الإنسانية - توعية
2012/12/04	قصر الإمارات - أبوظبي	رعاية أكبر بطاقة هوية في العالم
2012/12/11	قصر الإمارات - أبوظبي	رعاية أكبر بوابة تراثية في العالم
2012/12/12	الشارقة - أبوظبي	رعاية ماراثون (رسالة الوفاء للقائد)



رعاية أكبر بطاقة هوية في العالم

قصر الإمارات - أبوظبي

2012/12/04



رعاية أكبر بوابة تراثية في العالم

قصر الإمارات - أبوظبي

2012/12/11



رعاية ماراثون (رسالة الوفاء للقائد)

الشارقة - أبوظبي

2012/12/12

المؤسسة	هيئة الإمارات للهوية 
اسم الوثيقة	مؤتمرات ومعارض 2012
التاريخ	2012/12/15
رمز الوثيقة	
التصنيف	<input checked="" type="checkbox"/> عام <input type="checkbox"/> داخلي <input type="checkbox"/> سري <input type="checkbox"/> سري للغاية
نوع الوثيقة	<input type="checkbox"/> سياسة <input type="checkbox"/> إجراء <input type="checkbox"/> نموذج <input type="checkbox"/> تقرير <input type="checkbox"/> لائحة <input checked="" type="checkbox"/> كتيب <input type="checkbox"/> أخرى

إصدارات الوثيقة				
م	التاريخ	الإصدار	المعد	ملاحظات
1	2012/12/15	الأول		
2				

اعتماد الوثيقة			
الإصدار / الأول	الإسم	التوقيع	التاريخ
مُعد الكتيب	الاتصال الحكومي والمجتمعي		
مدير الإدارة اعتماد المحتوى	الاتصال الحكومي والمجتمعي		
أمن وسرية المعلومات اعتماد التصنيف	مدير أمن المعلومات		
ضبط التغيير	مدير الجودة		

فريق الإعداد

الإشراف العام والمراجعة:

سعادة الدكتور المهندس

علي محمد الخوري

المدير العام، رئيس لجنة الإدارة العليا

الإعداد والتحرير:

ضياء عبدالعال

التصميم والإخراج:

سمير عرفان

شارك في الإعداد:

سمير حماد

جميل نهرا

الترقيم الدولي للكتاب

ISBN 798-9948-16-985-7

جميع المعلومات والصور والرسوم البيانية والتصاميم المتضمنة في هذا الكتاب هي ملك لهيئة الإمارات للهوية ولا يجوز استخدامها أو نسخها بأي شكل من الأشكال إلا بإذن خطي مسبق من هيئة الإمارات للهوية
جميع الحقوق محفوظة لهيئة الإمارات للهوية 2012

All Information, Photos, Charts and Designs Found in this Book Belongs to Emirates Identity Authority
Any usage or duplication without formal authorization form EIDA is prohibited
© 2012 Emirates Identity Authority. All Rights reserved.



SMS 2020



Dial *168#



emiratesid.ae
الهوية.امارات



600530003



@EmiratesID_help



@EmiratesID



emiratesidauthority



emiratesiduae

شركاء في بناء أمن واقتصاد الإمارات



الهاتف 600 5 30003
emiratesid.ae
الهوية.امارات

ص.ب 47999. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة
PO Box 47999, Abu Dhabi, United Arab Emirates
هاتف 971 2 49 55555 T فاكس 971 2 49 55999 F